جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

واقع الأمن الإنساني في الدول العربية في ظل التحولات الدوليةالراهنة دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالبين:
-بونكتة محمد أمين
- رباحي عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ:
-بلحاج الهواري

لجنة المناقشة:

-الأستاذ..... ...خروبي شوقي .....رئيساً
-الأستاذ.....بلحاج الهواري.....مشرفاً و مقرراً
-الأستاذ.....بن زايد أحمد.....عضواً مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

واقع الأمن الإنساني في الدول العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة

إعداد الطالبين:
-بونكتة محمد أمين
-رباحي عبد الكريم

تحت إشراف الأستاذ:
- بلحاج الهواري

-أعضاء لجنة المناقشة:

-الأستاذ:..... رئيساً
-الأستاذ:..... مشرفاً و مقرراً
-الأستاذ:..... عضواً مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُواْ
رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ
خَوْفٍۭ ﴿٤﴾

سُورَةُ قُرَيْشٍ

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى رمز المحبة والعطاء التي رافقتني دوما في مسيرتي العلمية، **الوالدة** الكريمة أمدّ الله في عمرها.

الى من أرشدني إلى طريق الإيمان والعلم، وزرع في نفسي مبادئ الاحترام والمحبة**والدي**، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يتغمّده بواسع رحمته و عظيم مغفرته.

إلى من أناروا دربي بالمحبة، و كانوا سندًا لي منذ أن استقبلتني الدنيا **أخواتي**.

إلي من دعموني في مسيرتي التعليمية أساتذتي و زملائي.

** إلى كل من أنهكه القلم سعيا وراء العلم والمعرفة **.

بونكتة محمد أمين

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى رمز المحبة والعطاء التي رافقتني دوما في مسيرتي العلمية، **الوالدة** الكريمة أمدّ الله في عمرها.

لى من أرشدني إلى طريق الإيمان والعلم، وزرع في نفسي مبادئ الاحترام والمحبة**والدي**، راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يتغمّده بواسع رحمته و عظيم مغفرته.

إلى من أناروا دربي بالمحبة، و كانوا سندًا لي منذ أن استقبلتني الدنيا **أخواتي**.

إلي من دعموني في مسيرتي التعليمية أساتذتي و زملائي.

** إلى كل من أنهكه القلم سعيا وراء العلم والمعرفة **.

رباحي عبد الكريم

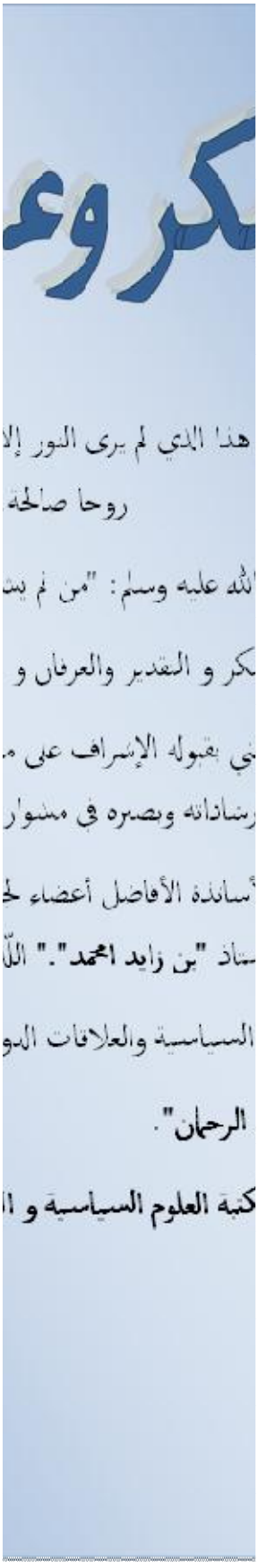
كروع
هذا الذي لم يرى النور إلا
روحا صالحة
الله عليه وسلم: "من لم يش
كر و التقدير والعرفان و
ني بقبوله الإشراف على م
رشاداته وبصره في مشوار
أساتذة الأفاضل أعضاء لج
ستاذ "بن زايد احمد"." اللّ
السياسية والعلاقات الدو
الرحمان".
كتبة العلوم السياسية و ا

مقدمة

مقدمة:

لقد شكل محور الأمن على مرّ التاريخ الهاجس الأكبر للدول، التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الشعوب و الأمم، لأنه الركيزة الأساسية التي تستند عليها في الانطلاق نحو أفاق التنمية و اللحاق بركب الحضارة الإنسانية.

كما تعد القضية الأمنية من أهم القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية و العلاقات الدولية، حيث حظي هذا المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين، وقد تطور خلال العقود الأخيرة بفعل التحولات التي عرفتها الساحة الدولية، وكان أهمها نهاية حقبة الحرب الباردة.

ومن هذا المنطلق ، لم تكن نهاية حقبة الحرب الباردة مجرد الإعلان عن نهاية مرحلة تاريخية مقاسه زمنيا، وإنما مثلث حدث تاريخيا فريدا ونقطة تحول فارقة في عملية التنظير في الدراسات الأمنية، حيث كان التحولات التي شهدتها هذه المرحلة الأثر المباشر في إحداث تغيرات على صعيد النقاشات الدولية و الافتراضات التي كانت ترتكز عليها حركية وسيرورة العلاقات الدولية بالإضافة إلى إحداث التغيرات في مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة .

فلقد أعتبر العديد من الباحثين و المفكرين أن فترة ما بعد الحرب الباردة هي فترة التدفقات المعرفية الجديدة، نحو إعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث على الساحة الدولية، حيث حملت هذه الفترة بروز تهديدات أمنية جديدة أصبحت قادرة بفعل العولمة على تجاوز حدود الدول و الانفلات من رقابتها: كالإرهاب ، الهجرة الغير شرعية، الجريمة المنظمة، المتاجرة بالأسلحة، المخدرات، الأوبئة، النزعات الإثنية، التي أصبحت تتجاوز الصور الكلاسيكية المتمثلة في المواجهات العسكرية.

ضمن هذا السياق تطرح العديد من التساؤلات حول مقدرة الدول الفعلية على ضمان استقرارها وتحقيق أمنها بالتركيز فقط على مبدأ تعزيز و تقوية قدراتها العسكرية لصيانة وحماية حدودها من التهديدات الأمنية، مما استوجب إعادة النظر و التفكير في مدركات الأمن للتقليل من حالات ومصادر انعدام الأمن ، بالانتقال من "أمن الدول" إلى أمن الأفراد أي: من مفاهيم الأمن التقليدي التي تنحصر فقط في المنظور العسكري إلى محور الأمن الإنساني،الذي يشمل جميع القطاعات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، البيئية، والذي يجسد أمن الإنسان بضمان سلامته و الحفاظ على كرامته، من هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد الحلول للإشكاليات الأمنية المطروحة ضمن سياق العلاقات الدولية.

و على ضوء المعطيات السابقة فإن منطقة الدول العربية، ليست بعيدة عن هذه التغيرات و التحولات التي عرفها العالم ما بعد فترة الحرب الباردة وأصبحت تمثل مصدر تهديدات أمنية جديدة : كالإرهاب، الهجرة الغير الشرعية، المخدرات، النزعات المسلحة، حيث لم تعد تهديدات الأمن مقتصرة فقط على الميدان العسكري، وإنما أصبحت تمس جميع القطاعات: الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية، مما دفع بالدول العربية إلى تبني و صياغة استراتيجيات على المستوى الوطني و الإقليمي و العالمي لمواجهة هذه التهديدات وتحقيق رؤية استراتيجية فعالة في إطار تحقيق الأمن و السلم و الدفع بعجلة التنمية على جميع المستويات.

أهمية الموضوع:

أ-الأهمية العلمية:

تكمن أهمية أي دراسة، إلى طبيعة الموضوع الذي تعالجه و الإشكالية التي تطرحها، بالإضافة إلى أثرها في النقاشات المهتمة بها، و الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام.

بحيث تهتم هذه الدراسة ببحث موضوع: **واقع الأمن الإنساني في الدول العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، و الذي يندرج ضمن الدراسات و النقاشات الفكرية و النظرية نظرا للإفرازات البيئية ما بعد فترة نهاية الحرب الباردة في مختلف أبعادها وتتناول هذه الدراسة الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كل الشعوب و الأمم و الدول وهو" **محور الأمن الإنساني**" ، كبرنامج بحث في الأطر و المناهج النظرية لدى الكثير من الباحثين .

تزداد أهمية الحديث عن الأمن عندما يتم ربطه بمنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية، كمنطقة الدول العربية ، التي تشكل فضاء حضاريا، تاريخا، جيواستراتيجيا، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد فترة الحرب الباردة، وانعكاساتها على الأمن و استقرار الدول العربية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فيتم تسليط الضوء على أهم التهديدات الأمنية التي مست المنطقة العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

ب- **الأهمية العملية:**

تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إثراء مكتبتنا، عن طريق المساهمة في تأسيس طرح علمي منهجي أكاديمي يمكن أن يقدم إسهامات وإضافات جديدة في مجال الكتابات المهتمة ب: " **واقع الأمن**

الإنساني في الدول العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة، أما من جهة أخرى فيتم تسليط الضوء على أهم التهديدات الأمنية التي مست المنطقة العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة".

أهداف الدراسة :وتتمثل فيما يلي

-معرفة السياق العام الذي يحكم الأطر النظرية و التحليلية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، بما فيها إعادة النظر في مدركات الأمن،بحيث أصبح ينظر إلى هذا الأخير كمفهوم واسع لا ينحصر في الميدان العسكري ، بل يمس ويتأثر بكل القطاعات.

-توضيح طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة " الدول العربية" و انعكاساتها على تفعيل محور الأمن الإنساني.

-الكشف عن الآليات و الإجراءات الوقائية التي تنتجها الدول العربية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الجديدة ، وإمكانيتها التفعيل الحقيقي للأمن الإنساني بمضامينه المختلفة.

-التعرف على التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن الإنساني و المفاهيم اللصيقة به وكذلك أبعاده ومستوياته مع الإشارة إلى مصادر تهديده.

-تحديد واقع الأمن الإنساني في الجزائر من خلال دراسة مؤشراته المختلفة.

-تحديد الأسباب الحقيقية وراء فشل السياسات الحكومية في القضاء على التهديدات الامنية التي عرفت انتشارا لدى مختلف شرائح المجتمع.

-محاولة توظيف مبادئ و تقنيات البحث العلمي من الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

من الأسباب الجوهرية التي دفعتنا إلى اختيار موضوع "**الأمن**" هو تسليط الضوء على التحولات و التغيرات التي عرفها العالم بعد نهاية حقبة الحرب الباردة وعلى رأسها الثورة المعرفية التي عرفتها الدراسات الأمنية، و اهتمام الباحثين و المنظرين بهذا المجال ، و البحث عن مدى إمكانية تحقيقه في إطار العلاقات الدولية، و بالنظر إلى السياق الأمني الإنساني في الدول العربية، فإنه يتصف بجملة من التطورات و التحولات التي تعكس في طياتها مؤشرات تدل على احتدام النزاعات و الصراعات الإثنية و الأزمات و الحروب بالإضافة إلى تنامي للتهديدات الأمنية : كالهجرة الغير شرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة ، الأوبئة ....إلخ، و التي تؤدي إلى تدني المستويات الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية.

مما بثّ فينا الرغبة في البحث فيه بهدف الإثراء المعرفي و النظري لهذا الموضوع المهم.

الأسباب الذاتية :

تتمثل في الرغبة في تكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول موضوع الأمن، الذي أصبح يشكل الهاجس الأكبر للدول و الرجال السياسية و العلاقات الدولية، كما أن اهتمامنا بهذا الموضوع، تأتي من الجزم بوجود درجة من تأثير على الأمن الإنساني في الدول العربية، بواسطة التهديدات الأمنية الجديدة الناتجة من الفضاءات الجيوسياسية المحيطة به، بالإضافة إلى أنه لا يمكن فهم وإدراك الإستراتيجية الأمنية للدول العربية ضمن هذا المسار دون دراسة طبيعة التهديدات الأمنية.

-أدبيات الدراسة :

أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع :

لدينا مجموعة من الدراسات متوفرة حول الموضوع، سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات:

- **خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي أو الدولي, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض- السعودية ، 2009.**

في دراستها: ناقشت مفهوم الأمن الإنساني وتحدثت عن السياق التاريخي لجذور هذا المفهوم كما ألقت الضوء في دراستها على مفهوم الأمن الإنساني في السياق العربي, و أيضا السياق الدولي, و من ثم طرحت تطبيقات على هذا المفهوم :منها البعد التنموي لمفهوم الأمن الإنساني كالرؤيا اليابانية و الكندية, كما تناولت رؤيا المنظمات الدولية و الإقليمية لمفهوم الأمن منها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة و المبادرة الأمريكية, مع الإشارة إلى مستقبل الأمن الإنساني في السنوات القادمة. و تنبع أهمية هذه الدراسة بأنها تناقش مفهوم الأمن الإنساني في كلا من النطاق العربي و النطاق الدولي.

- **سليمان عبد اللّه الحربي، مفهوم الأمن و مستوياته و صيغه و تهديداته، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.**

الهدف من دراسته: أن مفهوم الأمن لا يمكن فهمه أو تفسيره إلا بتوضيح المفهوم العام للأمن ومن ثم تحليل مفهوم الأمن القومي و الأمن الإقليمي، ثم بيان صيغه و تهديداته، و توصل إلى أن هناك مستويات عديدة للأمن، و استخلص أن مفهوم الأمن نسبي و متغير وفقا لطرق تناوله كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات عديدة: (فردي، وطني، اقليمي، دولي)، و أبعاده متنوعة: (البعد العسكري،

السياسي، الاقتصادي، النفسي، البيئي.) و تناول في هذه الدراسة الأمن الإنساني من خلال تعريفه و تحديد أبعاده و نشأته و أهم المنظارات الفكرية التي ساهمت في تفسيره.

- **لخميسي شيبي، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008.**

الهدف من دراسته: هو معالجة المفاهيم المختلفة للأمن و مستوياته و أبعاده كما تطرقت أيضا لتسليط الضوء على حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، و الإشارة إلى الأمن العربي ومبادرات التعاون مع الحلف الأطلسي ومستقبل العلاقة بين الحلف و دول المنطقة.

فريدة حموم، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2004.

حيث تناولت هذه الدراسة نقطتين أساسيتين:

*النقطة الأولى: التعرف على مفهوم الأمن الإنساني و الإشارة إلى خصائصه و أهم مصادر تهديده.

*النقطة الثانية: تتناول أبعاد المفهوم الأمني الجديد، و العلاقة بين الأمن الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان.

-الإشكالية الرئيسية:

في ظل التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الدول العربية و إفرازاتها على الساحة الإقليمية الدولية، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الأمن الإنساني في منطقة الدول العربية؟ وإلى أي مدى استطاعت الدول العربية صياغة استراتيجيات فعالة لمواجهتها في ظل التحولات الدولية التي عرفها مفهوم الأمن؟

تندرج هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في ما يلي:

فالمقصود بمفهوم الأمن؟ وماهي أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم بعد نهاية حقبة الحرب الباردة؟

ما هو التنظير الفكري لمدارس العلاقات الدولية لمسألة الأمن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية الراهنة؟

ماهي أبعاد ومصادر تهديد مفهوم الأمن الإنساني؟

ما هو مفهوم العولمة ومدى انعكاساته على محور الأمن الإنساني ؟

هل يمكن اعتبار " القوة العسكرية " أداة أسياسية لتحقيق الأمن الإنساني ؟

ماهي أهم التوصيات التي يمكن إدراجها بخضوع موضوع الأمن الإنساني في الدول العربية؟

هل الاستراتيجيات التي صاغتها الدول العربية فعالة في إطار الحد من التهديدات الأمنية الجديدة، خاصة الجزائر؟

ما مدى فعالية الارتقاء بالأمن الإنساني للحد من التهديدات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في الجزائر؟

حدود الإشكالية:

و تشمل حدود الإشكالية الجوانب التالية :

أ/ النطاق المكاني:

تم تناول موضوع الدراسة في حدود مكانية ، تمثلت في المنطقة العربية التي أصبحت تشكل مصدرا للتهديدات الأمنية العابرة للحدود و التي تؤثر على تفعيل لمحور الأمن الإنساني و التنمية.

ب/ النطاق الزماني:

ثم تكريس هذا الجهد البحثي في إطار دراسة موضوع " الأمن" ، في الحقبة التي تلت الحرب الباردة وهي فترة التدفقات المعرفية الجديدة نحو هيكلة ماهو تقليدي وفقا لما هو حديث على الساحة الدولية.

فرضيات الدراسة:

بحكم ما تستدعيه المنهجية العلمية، فإن صياغة أي إشكالية، يتطلب وضع مجموعة من الفرضيات العلمية، التي تعتبر بمثابة إجابات تخمينية و تفسيرية للمشكلة، حتى يتم التأكد من صحتها خلال عرض الموضوع.

أ/ **الفرضية الرئيسية:** انتشار التهديدات الأمنية في منطقة الدول العربية، يؤثر بصفة مباشرة على تفعيل محور الأمن الإنساني بمختلف مضامينه الأمر الذي يفرض على الدول العربية تبني وصياغة استراتيجيات للتصدي لهذه التهديدات ؟

ب/ الفرضيات الفرعية: لاختبار لصحة الفرضية الرئيسية بشكل علمي ومنهجي يستدعي تفكيكها إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

مفهوم الأمن الإنساني من المفاهيم الفضفاضة، و التي تتطلب إيضاحات وتفسيرات محددة في ظل النظام الدولي الجديد.

تطور الفكري الأمني عبر عملية تنقيح، و إعادة صياغة مفهوم الأمن هو نتاج الحوار المنظاراتي في الدراسات الأمنية بعد حقبة الحرب الباردة.

يتغير مفهوم الأمن ويتوسع يتغير وتطور التهديدات الأمنية التي تبعا لموقع الدول العربية الجيواستراتيجي، الذي قد يفرض وجود تنافس بين الدول الكبرى عليها.

بما أن الدول العربية تشهد تدني لمستويات الظروف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، قد تساعد ذلك على تفاقم وإنشار الأمراض و الأوبئة وأصبحت المنطقة مصدرا للتهديدات الأمنية كالإرهاب ، الهجرة الغير الشرعية ، المخدرات ، النزعات .....إلخ

عدم وجود آلية مناسبة للتخطيط الاستراتيجي وضعف الإرادة الوطنية للدول العربية بالإضافة إلى الافتقار إلى أساليب الحكم الراشد و المصداقية و التداول السلمي على السلطة.

الإطار النظري للدراسة :

استعانت الدراسة بمجموعة من النظريات هي كالآتي:

ا/ النظرية الواقعية: تندرج النظرية الواقعية ضمن المنظور التفسيري للعلاقات الدولية ، وتقوم هذه المقاربة على أساس أن محور "الأمن" يشكل الهاجس الأساسي للدولة التي تسعى لحقيقة في اطار العلاقات الدولية وتركز هذه المقاربة على مفاهيم القوة و المصلحة الوطنية و نظام توازن القوى.

ب/ النظرية اللبرالية:تبرز هذه النظرية دور وأهمية المؤسسات الدولية في التقليل من حدة الحروب و النزعات الدولية، بحيث أن المنظمات الدولية تلعب دوار محوريا وأساسيا في تحقيق الأمن و السلم الدوليين.

ج/ المقاربة الموسعة للأمن* مدرسة كوبنهاغن*:

أحدثت هذه المقاربة ثورة معرفية وعلمية في مجال الدراسات الأمنية إذا يرجع الفضل للمنظر "باري بوازن" الذي نقل مفهوم الأمن من معناه الضيق المنحصر في البعد العسكر إلى المفهوم الموسع الذي يشمل و يمس أبعاد أخرى: اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية.....إلخ وذلك بعد ظهور التهديدات الأمنية التي أصبحت تهدد عمق الدول، وبالتالي تحولت وحدة التحليل إضافة للدولة إلى الفرد و المجتمع.

الإطار المنهجي للدراسة :

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستقامة بعدة مناهج تتمثل فيما يلي:

-**المنهج التاريخي:** الذي يساعد على وضع الظاهرة في محيطها و ظروفها الأساسية، و الغرض منه تتبع لتطور العملية التنظيرية في الدراسات الأمنية ، في محاولة مختلف السياقات التي تطور من خلالها مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة.

-**المنهج الوصفي :** الذي يقوم على أساس جمع الحقائق و المعلومات عن الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا دقيقا يعبر عنها تعبير كيفيا أو كميا ، وذلك بتعريفها وتوضيحها من خلال تحديد خصائص و أبعاد هذه الدراسة، استكشاف المدلولات و المعاني التي طرحتها بعض الوثائق و النصوص الصادر عن المنظمات و الهيئات العالمية التي حاولت جاهدة لإرساء معالم السلم و الأمن العالميين،

قصد التوصل إلى معرفة دقيقة تفيد في فهم أفضل لها أو لوضع سياسيات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها[1].

-**منهج تحليل المضمون:** الذي يقوم على أساس على دراسة و تحليل الوضع الأمني على مستوى السياق العالمي للدول العربية.

-**منهج دراسة الحالة:** و تكمن أهمية في الجانب التطبيقي لبحث ، حيث تم التركيز ضمن هذه الدراسة على دراسة التهديدات الأمنية الجديدة التي تؤثر على محور الأمن الإنساني في الدول العربية ، حيث تسعى الدول العربية جاهدة لاحتوائها.

-**المنهج الإحصائي:** يعني تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث، معتمدا في ذلك على خطوات بحث معينة و تنظيمها وترقيمها بيانيا ثم تحليلها بغية الوصول الى نتائج أكثر دقة ويقينية و علمية بخصوص الظاهرة المدروسة.

الإطار المفاهيمي للدراسة :

-**الأمن:** هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع[2]

-**الأمن الإنساني:** أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.

-**التهديد:** يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل فرد أو دولة.....و يشترط في التهديد أن يسبب ويثير خوف الطرف المهدد، مما يدفع التلويح باستخدام القوة عدد عدم الاستجابة للمطالبة المطروحة.

---

[1]-عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات، **منهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث**، ط7، لجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص ص 137، 138.

[2]Barry buzan, peopel, state and fear, the national Securityproblème in internationnel.london:wheat sheaf,1983,p24

-**الإرهاب:** هي ظاهرة دولية، تهدد موضوع الأمن بصفة عامة عن طريق استخدام لغة العنف أو التهديد بأشكاله المختلفة (القتل، الخطف، الترهيب ، التخريب...) بغية تحقيق أهداف معينة.

-**التعاون:** محاولة تقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي ، فالغرض منه هو تحقيق في ميدان أو عدة ميادين لبلوغ اهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة [1].

-**الحوار:** تبادل للكلام و المحادثات بين طرفين أو أكثر، حول موضوع ما للوصول إلى هدف معين قائم على تقريب الآراء ووجهات النظر حول القضايا المطروحة أو المراد مناقشتها.

-**الصراع:** هو حالة يشعر فيها طرفان أو أكثر بوجود تعارض وتهديد لمصالح وأهداف وقيم كل منها فتلجأ أطراف الصراع إلى استخدام مجموعة من الأساليب قد تصل إلى استخدام القوة لمواجهة تهديدات الطرف الآخر، وقد يكون هذا الصراع بين جماعتين أو أكثر داخل الدولة الواحدة أو بين الدولة وجماعة أو بين دولتين أو أكثر.

صعوبات الدراسة:

عند القيام بأيّ عمل علمي لابدّ و أن تواجه الباحث، صعوبات يحاول تذليلها من أجل الوصول إلى هدفه العلمي والتي ربّما هي الدّافع للعمل أكثر، لذلك وعند إعدادنا لهذه الدراسة واجهتنا صعوبة في قلة المراجع التي تتناول موضوع الأمن الإنساني، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع حساس و زئبقي في اطار العلاقات الدولية، ولا يمكن ضبطه و في نفس الوقت واجهتنا الصعوبة في مرحلة تحرير وإعداد العمل،

فهي المرحلة التي تطلّبت منا الجهد المضني لإتمامه، حيث حرصنا على إخراج وكتابة هذا البحث بمفردنا ليكون بالصورة التي بين أيديكم.

تصميم الموضوع:

التحولات الأساسية التي مست مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة, وتمثلت هذه التحولات في سقوط الاتحاد السوفيتي, والتغير في بنية النظام الدولي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية.حيث تناولنا في إطار هذه الدراسة **فصلين:**

الفصل الأول: و يتم دراسته، من حيث الإطار المفاهيمي و النظري للأمن الإنساني حيث تناولنا فيه: مفهوم الأمن وتطوره، بالانتقال من المفهوم الضيق إلى مفهوم الواسع للأمن الإنساني، وأثر التحولات الدولية على مفهوم الأمن، مع الإشارة إلى مستوياته و أبعاده، و أهم الأطر النظرية التي تطرقت لدراسة الأمن، و ذكر أهم المقاربات التي تبنت مفهوم الأمن في أجندتها و مصادر تهديده.

الفصل الثاني: و يتم معالجته من حيث تسليط الضوء على واقع الأمن الإنساني في الدول العربية حيث تناولنا فيه: تقديم بطاقة تعريفية للدول العربية الوطن العربي من خلال التعرف على الإمكانيات و المقومات الجغرافية التي جعلته يمتلك أهمية حضارية و جيوسياسية، مع الإشارة إلى الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في الدول العربية أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان واقع الأمن الإنساني في الجزائر، حيث تناولنا فيه التهديدات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، بالإضافة الى وضعية حقوق الإنسان في الجزائر و أهم التحديات الأمنية و إستراتيجية مواجهتها، أما من جهة أخرى فتناول الفصل الثاني الواقع الأمن الإنساني في الدول العربية مع إشارة إلى أهم التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد فترة حقبة الحرب الباردة وتأثر الدول العربية بها وباعتماد الجزائر كدراسة حالة لتحليل هذا الواقع.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي و النظري للأمن الإنساني

المبحث الأول: مفهوم الأمن و تطوره

المبحث الثاني: مستويات الأمن

المبحث الثالث: أبعاد الأمن

المبحث الرابع: الأطر النظرية لدراسة الأمن

المبحث الخامس: مقاربات الأمن الإنساني و مصادر تهديده

تمهيد:

ارتبط بنهاية الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن والقائم على الأمن العسكري، ومن بينها مفاهيم الأمن البيئي والأمن الاقتصادي، والأمن التعاوني، و الأمن المجتمعي و الأمن الإنساني، و بالتالي مفهوم الأمن الإنساني هو أحد المفاهيم الأمنية التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، إذ يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل، انطلاقاً من أن أمن الدول رغم أهميته، لم يعد ضامناً أو كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد، لذلك برز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لإدماج الشق أو البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن، وذلك بالتركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود بدلاً من التركيز على أمن الحدود ذاته، وهو ما جاء انعكاساً لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة التي كشفت عن عمق و خطورة مصادر تهديد الأمن الإنساني كالإرهاب والهجرة الغير الشرعية والمخدرات الأمراض، الأوبئة.وعدم ملاءمة الاقتراب التقليدي للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق أمن الأفراد، حيث أصبح يمثل أهم محاور المنظارات الفكرية في العلاقات الدولية، و أولويات الأجندة الأمنية في القرن الحادي والعشرين و سنتطرق الى ذللك فيما يلي.

المبحث الأول: مفهوم الأمن و تطوره.

لقد شهد موضوع الأمن اختلافات في تحديد مفهومه تبعا لاختلاف الإطار الزماني و تطور المداخل النظرية التي ينطلق منها تعريفه، وسنتطرق في ضنايا هذا المبحث: إلى أهم تعاريف الأمن لغة واصطلاحا، و تطوره من المنظور الضيّق إلى المنظور الواسع، مع الإشارة إلى أثر التحولات الدولية في تحول مفهومه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

الفرع الأول: التعريف اللّغوي للأمن.

إنّ الأمن لغة، مشتق من الفعل "أمِنَ" أمْنًا، أي اطمأن والأمان هو الطمأنينة والحماية والذمة[1]، أما في معجم الصافي في اللّغة العربية فالأمن هو ضد الخوف[2]، بمعنى زوال الخوف و الطمأنينة، و الثقة و التصديق، و غيرها من المعاني الأخرى ذات الدلالات العميقة الّتي عدّدها علماء اللّغة، و قد وردت كلمة "الأمن" وما يشتق منها في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة في مواضع عديدة، و هذا بالمعنى الّذي نحن بصدّد معالجته.

أولا: الأمن في الكتاب" القرءان الكريم":

وردت كلمة "**الأمن**" و ما يشتق منها في **القرآن الكريم** في مواضع عديدة، و ذلك بالمعنى الّذي نحن بصدده و هو: "**الأمن**" الّذي يعني **السلامة** و **الاطمئنان النفسي** و **انتفاء الخوف** على حياة الناس، و على ما تقوم به مصالحهم و أهدافهم، و هذا ما نلمسه في جوهر **الخطاب القرآني** و نستدّل عليه بعدّة آيات قرآنية، الّتي تضمنت معنى **الأمن** الذي ينافي **الخوف**. كما يّمن **الله** سبحانه و تعالى على سكان الحرم بالرفاهية في العيش و الأمن من الخوف، لقوله تعالى:" **فليعبدوا ربّ هذا البيت (2) الّذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف(3).**"[3]، بمعنى تحرير الإنسان من الحاجة و الخوف

---

[1] **قاموس المنجد في اللغة العربية**، (ط29)، لبنان : بيروت، دار المشرق، 1986، ص18.

[2] صالح العلي صالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، **المعجم الصافي**، المملكة العربية السعودية: الرياض، 1980، ص21.

[3] سورة قريش، الآية4.

و قوله تعالى في سورة يوسف: "**ادخلوا مصرا إن شاء الله آمنين**"[1]، و قال اللّه سبحانه و تعالى في سورة القصص: "**يا موسى أقبل و لا تخف إنّك من الآمنين**"[2]، إذن الأمن هو نقيض الخوف بمعنى الطمأنينة و السكينة و الاستقرار.

كما وعد الله سبحانه و تعالى عباده المؤمنين القائمين على أمره بالاستخلاف في الأرض بالأمن، لقوله تعالى: "**وعد الله الّذين آمنوا منكم و عملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الّذين من قبلهم و ليمكنّن لهم دينهم الّذي ارتضى لهم و ليبدلنّهم من بعد خوفهم أمنا.**"[3]

كما قارن الله سبحانه و تعالى بين : حالتي "**الأمن**" و" **الخوف** "، لقوله تعالى: "**و ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع و الخوف بما كانوا يصنعون.**"[4]

كما وصف **الله** سبحانه و تعالى جبريل عليه السلام بالأمين، لقوله تعالى:" **نزل به الروح الأمين**"[5].

و قد بشرت الملائكة **النبي (لوط)** عليه السلام، "**بالأمن**" ، حين اقترب عذاب الله لقومه، لقوله تعالى: "**و قالوا لا تخف و لا تحزن إنآ منجّوك و أهلك إلاّ امرأتك.**"[6] و وصف **الله** سبحانه و تعالى، بيته و **حرمه (الكعبة الشريفة)** بالأمن، **لقوله تعالى:** " **و إذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا.**"[7]

كما جاء في **الحديث:** اعتبار أنّ "**الأمن**" حقيقة "**الإيمان**"، لأنه ناتج عن رسوخه في القلب حتى يصبح سجيّة و سلوكا ملازما للفرد في تعاملاته مع الغير، استنادا لما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النّبي صلى الله عليه و سلم: "**المسلم من سلم المسلمون من لسانه و يده، و المؤمن من أمنه الناس على دمائهم و أموالهم.**" [8]. كما التزم **الرسول صلى الله عليه و سلم** بأسمى قيّم **الأمن و** السلام

---

[1] سورة يوسف، الآية99.

[2] سورة القصص، الآية31.

[3] سورة النور، الآية 55.

[4] سورة، النحل، الآية 112.

[5] سورة الشعراء، الآية 193

[6] سورة العنكبوت، الآية، 33.

[7] سورة البقرة، الآية، 125.

[8] أخرجه الترمذي و النسائي.

أثناء فتح مكة، لقوله(ص): "**من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق عليه داره فهو آمن، و من دخل المسجد فهو آمن.**"[1]

ثانيا: الأمن مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية:

وضّح أبو إسحاق الشاطبي "مقاصد الشريعة الإسلامية، و حدّدها في خمسة ضروريات، حيث قال: اتّفقت الأمة، بل سائر الملل على أنّ الشريعة الإسلامية وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس و هي: حفظ الدين، النفس، النسل، المال، العقل وعلمها عند الأمة كالضروري"، و هذه المقاصد هي الباب الواسع للولوج إلى حفظ الأمن.[2]

و على هذا الأساس، فإن الرؤية الإسلامية قد اقتضت أن يكون "الأمن اجتماعيا" ، و ارتقت به من نطاق "الحق الإنساني" لتجعله ضمن سياق "الفرائض و الضروريات و الواجبات وهذا ما صرح به

أبو حامد الغزالي بقوله:" إنّ نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا....فنظام الدّين، يتم بالمعرفة و العبادة، و لا يتوصل إليهما إلّا بصحة البدن، و بقاء الحياة، فلا ينتظم **الدّين** إلّا بتحقيق **الأمن** على هذه الضروريات، لأنّ نظام الدنيا شرط جوهري لنظام الدين.[3]

ثالثا: الأمن في السنة النبوية:

وفي السنة النبوية الشريفة، ما يؤكد أهمّية أمن الإنسان في الجماعة التي يعيش فيها، ونستدل على ذلك بقول **الرسول صلى الله عليه و سلم:** "**من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنّما حيزت له الدنيا.**"[4]، و قد دعا الرسول صلى الله عليه و سلم، إلى كل عمل يبعث الأمن و الاطمئنان في نفوس المسلمين، و نهى عن كل فعل يبث الخوف و ينشر الرعب في جماعة المسلمين، باعتبار أنّ الأمن هو محور قيام المجتمع الآمن، و الّذي يشعر فيه الأفراد بحرمة الأنفس و

---

[1] أخرجه أبو داوود.

[2] عبد اللّه الشيخ المحفوظ ولد بيه، **خطاب الأمن في الإسلام و ثقافة التسامح و الوئام**، ط1، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ، 1419هـ-1999م، ص 22.

[3] محمد عمارة، **الإسلام و الأمن في الإسلام و الأمن الاجتماعي**، ط1، القاهرة، ، دار الشروق، 1998م-1418هـ، ص22.

[4] رواه البخاري في **الأدب المفرد**، و الترمذي، ابن ماجة، و الطبراني في **الكبير**.

الأعراض و الأموال فيما بينهم أثناء تأديتهم لشعائر دينهم، وبالتالي تتحقّق معالم المجتمع الإسلامي القابل للنمو و الارتقاء.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للأمن:

تباينت الآراء حول جوهر مفهوم **الأمن** على الرغم من تداوله، فهو لا يختلف عن بعده اللّغوي من الناحية الجوهرية، إلاّ أنه أخذ أبعادا أخرى مع مستجدات طبيعة العلاقات الدولية، و كأي مصطلح أو مفهوم آخر لا يمكن التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، نظرا لخضوعه الدائم للتعديل و التطوير انسجاما مع المتغيّرات و العوامل التي تؤثر فيه[1]

و فيما يلي عرض لبعض التعريفات لمصطلح الأمن لاتجاهات و رؤى مختلفة:

يعرّفه "**شارل سلاينشر**" بأنّه: "يشير إلى قيّم مثل الحرية و الرفاهية و السلام و العدالة و الشرف و أسلوب الحياة، و هذه القيّم هي أهداف الأمن، و من ثمّة يصبح **الأمن** مجرد أداة لحمايتها".[2]

أما "**بوث Both**" و "**وويلر Wheeler**" فيؤكدان على أنّه:" لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق **الأمن** المستقر إلاّ إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنّه عملية تحرر".[3]

ويقدّم "**باري بوزان Barry Buzan**" تعريف للأمن بأنّه: "في حالة **الأمن** يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد".[4]

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008، ص 9.

[2] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة 1991–2008**، (ط1)، مصر: المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2010، ص14.

[3] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4] BARRY BUAZN-**PEPOLE STATE AND FEAR**: AN AGANDA FOR INTERNATIONAL SECURITY STUDIES IN THE POST COLD WAR BLONDER: LYNNE RIENNER PUBLISHERS- 1991 -PP 18-19.

كما يعرّفه "**هنري كيسنجر Henry Kissinger** " بأنّه:" أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".[1]

أما **روبرت ماكنامارا** (Robert Mc Namara)**: فأعطى نظرة شمولية في تعريفه للأمن بقوله:" إنّ الأمن ليس هو المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها ، والأمن ليس القوة العسكرية و إن كان يشملها، و الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي، و إن كان ينطوي عليه. إنّ الأمن هو التنمية، و من دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، و الدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة." و من هذا المنظور فقد ربط **روبرت ماكنامارا** بين الأمن و التنمية بحيث لا يتحقّق أحدهما دون الآخر، أما فيما يخص الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن حتى و إن كانت تشكل أهم ركائزه، و بالتالي أضاف **روبرت ماكنامارا** من خلال التعريف الذي طرحه بعدا جديدا للأمن على مستوى الواقع الدولي.[2]

ومن جانب آخر، نجد بعض المفكرين والباحثين العرب الذين طرحوا تعريفات مختلفة للأمن:

يعرّفه الدكتور **محمد مصالحة** بأنّه: "حالة من الإحساس بالطمأنينة و الثقة الّتي تدعو بأنّه ليس هناك ملاذا من الخطر". أو أنّ الأمن: "يخل من وجود تهديد للقيّم (الرئيسة سواء أكانت قيما تتعلق بالفرد أو بالمجتمع) ".[3]

أما **عبد الوهاب الكيالي** فيرى أنّ: " الأمن بمنظوره التقليدي، هو تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي."[4]

**احتل منصبي الأمن القومي و الخارجية، في الولايات المتحدة الأمريكية، في فترة السبعينات.

[1] د، ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة و تحديات البيئة الأمنية و ديناميكيتاها في إقليم غرب المتوسط**، ب د ط: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 23.

[2] روبرت ماكنامارا، **جوهر الأمن**، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية للتأليف و النشر، 1971، ص 39.

[3] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[4] عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 131.

يعرّفه **بطرس غالي** على أنّ: " الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي و لا يمس فقط سلامة الدولة و سيادتها و وحدتها الإقليمية، و إنّما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي والاجتماعي لأنّ الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي." [1]

من خلال ما تمّ عرضه من التعريفات السابقة للأمن نلتمس في جوهرها قاسما مشتركا عموما يدل على غياب الخوف من المجهول و اختفاء التهديد اتجاه القيّم الرئيسية المتعلقة بالفرد و المجتمع، و أنّ مفهوم الأمن يمكن حصره في مفهومه في تصورين وهما:

1- تصور **ضيّق** يركز على **البعد العسكري**.

2- تصور **واسع** يمّس كل **الأبعاد: العسكرية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية**.....الخ.

كما يمكن استخلاص **ثلاث خصائص للأمن** وهي:[2]

1- النسبية: إنّ سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفية كالمنظمات الدولية وقد يكون دوليا، وعليه فإن مسألة الأمن تصبح نسبية، فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأنّ ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.

2- الانعكاسية: تعني أنّ الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها، هو الوصول إلى أهداف رئيسية مثل الحفاظ على مصالحها وقيّمها، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة.

3- **الديناميكية:** يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع و الدائم نظرا للواقع الدولي المتغير، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة، مما يبعده عن خاصية التوقف و الركود.

---

[1] معمر بوزناده، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

[2] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية و الاستراتيجية**. المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص 14.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن من المنظور الضيّق إلى المنظور الموسع

لقد شكل الأمن موضوعا محوريا و أساسيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية و حتى المعاصرة، فهو احدى المسائل المعقدة الّتي أثارت اهتمام الكثير من المنظرين والباحثين في فكر العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والبحث في مدى إمكانية تحقيقه وتطويره، فكانت المحاولة التنظيرية الأولى بين **النظريتين: الواقعية و المثالية**، في الفترة الممتدة ما بين **الحربين العالميتين: الأولى والثانية**، **فالنظرية المثالية** رأت في منظورها على أنّها الأقدر على تفسير **القضية الأمنية**، و الّتي تنطلق من أساسيات و عناصر مركزية في تحليلها قائمة على المقاربة الأخلاقية والقانونية، إلاّ أن قيام الحرب العالمية الثانية أكد قصور هذا التصور، مع فترة انهيار الأمن الجماعي الّذي مثلته عصبة الأمم.

أما **النظرية الواقعية** فقد قدّمت تصورات كانت الأقرب لتفسير حالة الصراع على مدار فترة الحرب الباردة من خلال استقرائها لمسالة الصراع والحرب كسمة ملازمة للعلاقات بين الوحدات الأساسية **للدول**، حيث سيطرت في هذه الفترة مفاهيم مثل: **الردع، التدمير، الحرب النووية**....وهي من مفاهيم المعجم الواقعي الأمني.[1]مع نهاية فترة الحرب الباردة احتدم النقاش بين التصورين **الواقعي والليبرالي** للأمن، حيث أثارت القضايا الجديدة إشكاليات عديدة بالنسبة لمفهوم الامن في محاولة تسليط الضوء عليها ودراستها، وهي كالآتي: **كالإرهاب، الهجرة السرية ،الكوارث الطبيعية، الأزمات الاقليمية، الفقر، التلوث البيئي...الخ.**

و بالتالي يمكن تحديد أهم الملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو الآتي:[2]

- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية والتي لم تكن معروفة سابقا.
- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني بالنسبة للدول.
- التحول في وحدات العلاقات الدولية حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأساسي في إطار العلاقات الدولية.

[1] مارتن غريفش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2008، ص 78.

[2] محمد سعد أبو عامود، **المفهوم العام للأمن**، على الموقع: يوم 2016/04/3 .

– التحول في موضوع العلاقات الدولية، بتسليط الضوء على أهميّة العامل الاقتصادي، وربطه بالمتغيرات المركزية الأخرى كالمتغيرات السياسية و الاجتماعية.

– بروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفادي القصور المنهجي والفكري الّذي وقعت فيه **النظريات التقليدية**، ويشمل هذا الاتجاه الجديد ما يلي:[1]

***النظرية البنائية:** و الّتي تركز أساسا على دور الأفكار والهويات و العوامل الثقافية في تفسيرها للمسألة الأمنية، ومن أهم روادها: **الكسندر واندت**.

***النظرية النقدية الاجتماعية:** و الّتي تركز أساسا على رؤية إنسانية تحررية، ومن أهم روادها **روبرت كوكس**.

* **المنظور التوسعي** لمفهوم الأمن، و تعتبر **مدرسة كوبنهاغن** من أبرز المدارس الّتي عمدت إلى توسيع الأمن ليشمل وحدات غير الدول، و أبعاد غير البعد العسكري، ومن أهم مفكريها **باري بوزان، اولى ويفر**.

المطلب الثالث: أثر التحولات الدولية على مفهوم الأمن.

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية، تقليديا بمفهوم الدولة الّتي تمثل الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، لكن بعدما ما طرأ على العالم من تغيّرات منذ مطلع التسعينات بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغيّرات البارزة الّتي أدخلت إضافات جديدة على هذا المفهوم، ولم يعد مفهوم الأمن مجرد قضية إقامة ترسانة عسكرية أو تكديس السلاح لمواجهة التهديدات الخارجية، وإنّما أصبح مسألة متعددة الجوانب تختلط فيها الأبعاد السياسية، الاقتصادية، العسكرية، و تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي و التنمية.[2]

[1] WWW.POLIC.GOV.BH/REPORTS/2011/APRIL12-04-2001/63437362.PDF.

[2] طاهر مناعي، **الخطاب القومي العربي المعاصر**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 72،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص157.

و من بين أهم المتغيرات الدولية التي أثّرت في تحول مفهومه نذكر مايلي :

الفرع الأول: أثر العولمة على تحول مفهوم الأمن.

فالعولمة بتأثيراتها الحاسمة في الميادين الاقتصادية و السياسية والتكنولوجية و الثقافية، أفرزت عملية إعادة تنظيم للعلاقات الدولية من خلال تعميق الاتجاه نحو العالمية، و إحداث التغيّر في المفاهيم الّتي كانت سائدة في تلك الفترة مثل: القوة و الصراع والأمن الدولي، **و** تأكيد التوّجه نحو سيادة الاقتصاد في الفكر الاستراتيجي العالمي، فبعد ما كان السلاح و القوة العسكرية والسعي إلى النفوذ والسيطرة السياسية و الإيديولوجية محط اهتمام، أصبحت الأولوية للسلع والخدمات والأسواق. فقد اتضّح على العولمة تنطوي في تصميمها على التأكيد على وجود عالمين العالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات و العالم الذي يسوده التعاون والرفاه الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: أثر أحداث11 سبتمبر على مفهوم الأمن.

لقد شكّلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعرجا حاسما في تطور مفهوم الأمن على مستوى البيئة الدولية، و على إثر التطورات التي تضمّنتها أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، و الّتي استهدفت برجي: **مركز التجارة العالمية** و وزارة الدفاع الأمريكية "**البنتاغون**"، أعادت التّأكيد على أنّ مفهوم الأمن الواقعي الّذي ترسّخ في المنظور" الفكري الواقعي" سيظّل هو الفاعل و المؤثر في إطار العلاقات الدولية، و الأنسب إلى تحليل و تفسير الظواهر الأمنية، و هو ما نستدل عليه من التصريح للرئيس الأمريكي السابق جورج بورش: " من لم يقف معنا فهو مع الإرهاب"، و هي عبارة توحي بمعالم السيطرة و الهيمنة الأمريكية على العالم، و لا تشكّل أي نوع من ديمقراطية السياسية الأمريكية، و هذا ما أكّدته الحرب ضد الإرهاب، التي أعلنها الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في حربه على" أفغانستان" في 07 أكتوبر 2001، ثم إعلانه الحرب على" العراق" في : 20 مارس 2003.[2]

وبالرغم من التطورات و التغيّرات التي شهدتها نهاية حقبة الحرب الباردة في مجال الدراسات الأمنية و التي دعت إلى تبني المقاربة الموسعة للأمن، إلاّ أن هذه الأخيرة ستظل محصورة في الأطر النظرية و

---

[1] معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي** العربي، (ط1)، الأردن: عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص ص56، 55 .

[2] محمد نصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص ص385 -387.

الأكاديمية فقط، و هذا ما أكّدت عليه أحداث 11 سبتمبر 2001، من تبنيها للمسلمات والمرتكزات الّتي طرحها أنصار الفكر الواقعي، و نحصرها فيما يلي[1]:

– تعتبر أنّ العالم هو عالم صراع و حروب، وبالتالي فإنّ السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة و السيطرة و النفوذ بالاستناد على القوة العسكرية.

– حتمية الصراعات و الحروب في العلاقات الدولية.

– تجاهل الرأي العام العالمي، و عدم الالتزام بمبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان.

– إعلاء المصالح الذاتية للدول.

أما بالنسبة لأنصار" الفكر اللبرالي" فقد شكّلت **أحداث 11 سبتمبر 2001** تحديا كبيرا فيما يخص تفعيل لفكر السلام الديمقراطي القائم على أساس تحقيق السلم و الأمن الدوليين. و بالتالي فإنّ أحداث **11 سبتمبر 2001** أعادت إحياء الإرهاصات الفكرية الأولى لنظرية "صدام الحضارات" لمنظّرها "**صامويل هنتغتون**"، و اعتبرت كبداية حقيقية للتصادم الحضاري حيث يقول في هذا الشأن:

" **إنّ القضاء على الشيوعية ليس نهاية المشاكل العالمية، و إنّ الإسلام هو العدد رقم واحد الذي يمثّل الخطر الحقيقي على الحضارة الغربية** "[2].

و في ضوء المتغيرات الدولية، ارتأى الباحثون والمفكرون بإعادة النظر في الثوابت و المرتكزات التحليلية و النظرية المتحكمة في العلاقات الدولية. حيث استقطب مفهوم صدام الحضارات اهتمام في كل أرجاء العالم و تحول إلى مادة استهلاكية لوسائل الإعلام و العديد من الدوائر الفكرية و السياسية.[3]

---

[1] اكرام بركان، **أهم مبادئ و مفاهيم النظرية الواقعية**، القوة المصلحة ميزان القوى على الموقع.....

[2] **نظرية صدام الحضارات و السياسة الأمريكية**، على الموقع : www.alsakher.com/showthread.php:113837 يوم 2016/03/18.

[3] – محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة الإسلام**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 318.

المبحث الثاني: مستويات الأمن

و نحدّدها في أربع مستويات وهي كالتالي: الأمن الفردي(**الإنساني**)، **الأمن الوطني (القومي)**، **الأمن الإقليمي**، **الأمن الدولي (العالمي)**.

المطلب الأول: أمن الأفراد (الإنساني)

و هو من ضمن المفاهيم الّتي تبلورت في البيئة الدولية بعد الحرب الباردة لتحلّ محلّ منظومة المفاهيم التي سادت في حقبة الحرب الباردة، حيث نجد مفهوم **العولمة** في مقابل **الخصوصية**، و مفهوم **التدخل الإنساني** في مواجهة مفهوم **السيادة الوطنية**، ومفهوم **الأمن الإنساني** في مواجهة **الأمن الوطني**، وقد طرح " **بلاتز W.E. Blatz**" سنة **1966**م، مفهوم الأمن الفردي في كتابه "**الأمن الإنساني: بعض التأملات**" ، الّذي انطلق فيه من فرضية أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادًا آمنين، وهو ما مثّل تحدٍ لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد."[1] و هذا ما أشار إليه "**جورج ماك لين George Mac Lean**" حيث يرى أنّ الأمن الإنساني يعني:" تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أنّ حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة.....الأمن الإنساني يعني باختصار حماية أمن الأفراد في محيطهم الشخصي و في مجتمعاتهم و في بيئتهم".[2]

أما وزير الخارجية الكندي السابق " **لويد أكسورثي Loyd Axworthy** " فيرى أن الأمن الإنساني هو: " طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل من الأفراد محور الاهتمام، بدلاً من التركيز فقط على أمن الأقاليم و الحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر." [3]

و بعد انتهاء فترة الحرب الباردة حدثت مجموعة من التحولات الأساسية في البيئة الأمنية الدولية، مما أدى إلى التوظيف السياسي لمفهوم الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: الأمن القومي(الوطني)

يرجع " **وليم تيلور، W.J.Taylar** "، "**أموس جوردنAmos Jordan**" استخدام مصطلح **الأمن الوطني** كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية الثانية، إلاّ أنّ جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وتحديدا

[1] خديجة عرفة محمد أمين، **مفهوم الأمن الإنساني**، مجلة الأسس العلمية للمعرفة، العدد 13، القاهرة 2006، ص 32.
[2] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[3] نفس المرجع، ص 19.

بعد معاهدة " **واست فاليا** "عام **1648م**، الّتي أرست المعالم الاولى لتأسيس الدولة الوطنية، أما "**جوزيف ناي، J.Nay**"، "**روبرت كيوهان Rebert Keohane** " فيعتقدان بأنّه ناتج عن حقبة الحرب الباردة[1] و كأي مصطلح أو مفهوم لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له، نظر لخضوعه الدائم للتعديل و التطوير انسجاما مع المتغيّرات و العوامل الّتي تؤثر فيه.

و ضمن هذا السياق هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:[2]

أولا: المدرسة الاستراتيجية.

تركّز على الجانب العسكري و التهديد الخارجي و الدولة كوحدة أساسية وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى ضوء هذا فقد عرّف كل من" **بيركو** فيتز **Berko Wits**" و" **بوك bock**" الأمن الوطني بأنّه: " قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. " [3]

ثانيا: المدرسة المعاصرة (التنموية):

يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع و أشمل لمجال **الأمن القومي** الذي يشمل: أبعاداً اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...، و تقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما: أمن الموارد الحيوية و تحقيق التنمية الاقتصادية.

و في ضوء هذه المعطيات يعرّف الدكتور **أمين هويدي الأمن الوطني**" **القومي**": بأنّه" الإجراءات الّتي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية. " [4]

---

[1] د، عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، القاهرة 2005، ص 58.

[2] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص21.

[3] M-Berowita and P.G bock-American national Security. New York- free press-1965-p15.

[4] **أسس و مبادئ الأمن الوطني**، على الموقع: www.moqatel.com يوم 2016/03/23.

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي

برز مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، و أصبح من أهمّ قضايا السياسة الدولية، حيث تمّ تفعيله في مسار الحرب الباردة، الّتي بدورها عكست نموذج ذلك الصراع الفكري الإيديولوجي بين **المعسكرين:**" **الولايات المتحدة الامريكية** "و" **الاتحاد السوفياتي**"، كما ارتبط ظهوره بعوامل الجغرافيا السياسية، ليعبّر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد حيث تسعى من خلال سياساتها إلى التنسيق الكامل لإمكانياتها و قدراتها لتحقيق استقرارها و أمنها، بما يردع التدخل الأجنبي من خارج الإقليم، ومن هذا المنظور نشأت هيئات ومنظمات إقليمية ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية و التاريخ و الثقافة، **كجامعة الدول العربية** التي أنشئت سنة **1945م**، اعتمادا على مؤشرات القومية العربية، أما بالنسبة **الاتحاد الأوروبي** كمنظمة إقليمية فإنّها تضمّ معظم الدول الأوروبية، و الّتي أنشأت انطلاقا من أسس اقتصادية[1].

و يعرّف أيضا الأمن الإقليمي على أنّه: " مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم. "[2]

المطلب الرابع: الأمن الدولي

يعتبر الأمن الدولي أكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في **النسق الدولي***، حيث كانت الإرهاصات الفكرية الأولى الّتي أرست معالم النظام الأمني، بناء على جهود " **كارل دوتش karl deutsh**" الذي نادى بجدوى التنظيمات الدولية الجماعية للحيلولة دون نشوء الحروب[3] ، و بدأ تطبيقه فعليا في مسار العلاقات الدولية في ظل "**منظمة الأمم المتحدة**" لمنع قيام

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص ص24،25.

[2] ناظم عبد الواحد الجسور، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**، ط1، لبنان دار النهضة العربية، 2008، ص 123.

[3] ظافر محمد العجمي، **أمن الخليج العربي، تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص 53-54.

الحروب و احتوائها، بمعنى استبعاد العنف المسلح كأداة لحل النزاعات الدولية، و التركيز بدلا من ذلك على الوسائل السلمية للمحافظة على الأمن و السلم الدوليين.[1]

و لتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام توازن القوى، و نظام الأمن الجماعي، و المقصود **بالأمن الجماعي:** "هو النظام الّذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها، و إنّما على أساس من التضامن و التعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية و الفعالة لتحقيق هذه الحماية"[2].

وبالتالي إنّ سعي المجتمع الدولي لتشكيل نظام أمن دولي خال من التناقضات و الاختلافات، أمر يصعب تجسيده في أرض الواقع، نظرا لاختلاف الرؤى و التصورات بين الدول في إطار البيئة الدولية. " تضارب المصالح" .

[1] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] زايد عبد اللّه مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة، ليبيا: دار الرواء، 2008، ص 203.

المبحث الثالث: أبعاد الأمن

إنّ الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إنّ كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة،[1] فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين[2]، نتيجة للتحولات التي ظهرت بعد فترة حقبة الحرب الباردة و نلّخص هذه الأبعاد فيما يلي:

المطلب الأول: البعد العسكري و السياسي.

الفرع الأول: البعد العسكري.

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال فترة حقبة الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الفواعل الدولية قائما على أساس تطوير وتنمية القدرات العسكرية لمواجهة الأخطار و التهديدات الخارجية ذات الطابع العسكري، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيب الأولويات، في حين احتلت الأبعاد الأخرى مراتب ثانوية. حيث تهدف الدول مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى التي تهدد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى ضمن سياق إجبار الدول على انتهاج سياسات معينة، مثل الضربات العسكرية التي توجهها الولايات المتحدة الامريكية في العديد من مناطق العالم نظرا لعدم إلى الاستجابة لمطالبها خاصة فيما يتعلق بمحور نزع أسلحة الدمار الشامل أو في مجال مكافحة الإرهاب الدولي[3].
فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات و الآليات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، عن طريق اعتماد منظومات أو برامج للتسلح لتفعيل محور القوة العسكرية، كما يمكن أن تتضمّن

---

[1] خالد معمري جندلي، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 24.

[2] وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي، دراسة حالة:ظاهرة الإرهاب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ''مولود معمري'' تيزي وزو، 2014-2015، ص 35.

[3] طارق ردّاف، **الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة " منتوري" قسنطينة، 2002-2003، ص ص 14-16.

تلك الإجراءات و الآليات الدخول في إطار عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية[1].

الفرع الثاني: البعد السياسي.

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة ما بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد كالسيادة والوحدة الإقليمية، و ضمن هذا الإطار يميل هذا البعد الى المحافظة على الوحدة الإقليمية كحد أدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية، وهذا يكون بواسطة اتخاذ جملة من الإجراءات المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار في مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية، بهدف تجنب الصراعات و النزاعات الداخلية خاصة على مستوى الدول المتعددة عرقيا[2].

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في أي صراع مع الدول الأخرى يفسح لها مجالا كبيرا لحماية أمنها و مصالحها، وفيما يتعلق بمبدأ السيادة فهي حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية المخولة لها قانونا دون التدخل الخارجي[3]، و ضمن هذا السياق يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها الحيوية من التهديدات الداخلية والخارجية[4].

---

[1] –طارق رداف، المرجع نفسه، ص 16.

[2] أمينة مشرف، **الفشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي و تأثيره على الأمن الوطني الجزائري**، –مالي أنموذجا–مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة "الجيلالي يابس" سيدي بلعباس، 2012–2013، ص 58.

[3] أمينة مشرف، المرجع نفسه، ص 58.

[4] خالد معمري جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المطلب الثاني: البعد الثقافي و الاقتصادي

الفرع الأول: البعد الثقافي.

لقد اكتسبت المتغيّرات الثقافية أهمية فاعلة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرّف بوجه عام على أنّها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وعليه يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب **"صامويل هنتغتون"** نحو الصدام الحضاري بعد نهاية حقبة الحرب الباردة اذ يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح، إذ يتطلب الأمن من منظور هذا البعد تحقيق التوفيق و الانسجام بين الثقافات السائدة في المجتمع، فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى ينتج عنه حالة من الصراع الثقافي[1]، إذ أنّ العلاقة بين الثقافات تنتظمها حالات التعايش والتفاعل الإيجابي، و من حين إلى آخر تنتظمها حالات من الصراع و الاحتكاك العدواني و الصدام، و الّتي عادة ما تأخذ أشكالا خطيرة كالنزاعات العرقية الّتي تهدّد الأمن الوطني في حده الأدنى[2].

ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال "العلاقات الثقافية الدولية" التي قد تلتقي بعض الشيء، مع ما أشار إليه **"صامويل هنتغتون"** في أطروحته: "صراع الحضارات" حين يعتقد أنّ الثقافات تدخل في إطار الصراع على المستوى الدولي غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف* و ما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد بالمجتمع، عن طريق التأثير على قيّم التجانس الاجتماعي والثقافي، ونتيجة لهذا اتسع محور الأمن ليشمل الجانب الثقافي المتجسد في اطار تأمين الفكر و العادات و تطويرها لتساير مستجدات العصر.

---

[1] محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية و الاجتماعية للأمن القومي العربي، في الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**،ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1996، ص 117.

[2] صفية نزاري، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر–تونس–المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2010–2011، ص 53.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي

يمكن الإشارة إلى أنّ البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي و المحافظة على استقرار الدول وعدم تعرضها للمشاكل الاقتصادية الخطيرة الّتي تهدد أمنها[1].

اذ تعتبر القوة الاقتصادية من أهم الركائز الأساسية التي تستند عليها الدول في رسم أهدافها حتى تضمن نجاح سياساتها وفق مسار تحقيق التنمية الإنسانية[2]، و ضمن هذا السيّاق اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية البعد الاقتصادي كوسيلة ضغط على الاتحاد السوفياتي من خلال ايقاف المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، أما من جهة أخرى فقد قامت الولايات الأمريكية بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تتمحور حول أهداف استراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، و بالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي، وفق ما أشار إليه جوزيف ناي الذي دعا إلى أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاهتمام بقطاع الاقتصاد.

يتجسّد البعد الاقتصادي للأمن في مجموعة من العناصر على النحو التالي:[3]

*القدرة على خلق الثروة عن طريق التسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.

*إتباع وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية.

*القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة من خلال إيجاد حل وسط لتفادي النزاع بين مختلف أطراف شرائح المجتمع، وبتكامل هذه العناصر نوفر الأطر المناسبة لتحقيق الأمن والرفاهية.

---

[1] أمينة مشرف، مرجع سبق ذكره، ص 59

[2] حليمة حقاني، **دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 53.

التثاقف: مزيج من الثقافات التي تتداخل فيما بينها لتشكل البنية المجتمعية.

[3] أمينة مشرف، مرجع سبق ذكره، ص 60.

* **البعد النفسي**: هو حالة شعورية، أو نفسية حيث يدرك يشعر فيها الفرد أو الدولة بغياب مصادر التهديد.

المطلب الثالث: البعد النفسي و البيئي.

الفرع الأول: البعد النفسي*.

يتعلق هذا البعد بتصور الأمن على أنّه تحرر من الخوف وانتفاء التهديد، إذ أنّه يعبر عن حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن إدراجها ضمن هذا السياق، هو أن إدراك مفهوم الأمن يتم ضمن سياقات فردية، ليفعّل بعدها على مستوى مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنّف ضمن هذا البعد كتابات " **كوفمان:**" **KAUFMANN** " ، التي ترى بأنّه على الرغم من تعدّد وجهات النظر الّتي عالجت موضوع الأمن، إلاّ أنّها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، و سيتم التطرق إلى كتابات " **لينكولن LINCOLHIN** " الّذي صرّح بهذا الصدد على: (أنّ الأمن القومي هو مفهوم نسبي بمعنى أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها، ضد العدوان أي أنّها تمتلك القدرة المادية و البشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها و مساهمتها في تحقيق الأمن الدولي[1]. والحاجة إلى الأمن هي أولى الأساسيات الّتي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى عنصر الأمن لن يستطيع حينها انجاز أي شيء في المستوى المطلوب، لإثبات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير" **ماسلو MASLO** " عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.[2]

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي فهو اختصار للتحرر من شعور انعدام الأمن.

الفرع الثاني: البعد البيئي

لم تعد البيئة محل اهتمام محلي يقتصر على المتخصصين فيها، وإنما تعدّاها ليصبح اهتماما سياسيا، تتحدّد من خلاله ملامح سياسة أي دولة. فتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد، إذ أنه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي، وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء و التربة و استنزاف للموارد الطبيعية، إلا أنّ مكافحة هذا التلوث لم تكن تمثل قضية أمنية إلا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة،

---

[1] خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995 ، ص 8.

[2] خالد معمري جندلي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

و أضحت مكافحة تلوث البيئة تحتل موقعا هاما في السياسات العامة للدول. و قد شهدت الدراسات البيئية انتشارا محسوسا في الأدبيات السياسية منذ أن أشار تقرير لجنة **BHUNDTLAND** سنة **1987** بعنوان (مستقبلنا المشترك)، إلى الأهمية الّتي يكتسيها البعد البيئي في بناء مستقبل الأجيال، مما أدى إلى

عدة مفاهيم مثل: نظرية السياسة الخضراء "**Green Political Theory**". و عليه أصبحت المشاكل البيئية تشكّل تهديدا خطيرا على أمن الدول و الأفراد[1]. و لهذا أصبحت البيئة تمثل بعدا من أبعاد الأمن لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم، و تشكل لنا ثلاثية: **(السلم، الأمن، البيئة)**.[2]

وأهّم ما يثير المسألة الأمنية البيئية ما يلي[3]:

– إسهام الحروب والنزاعات المسلّحة في تدهور النظام البيئي لما تخلّفه هذه الأخيرة من إشعاعات نووية تؤثر على الكائنات الحية و الثروة النباتية، مما يؤدي إلى تراجع مؤشرات النسيج الغابي و انقراض أصناف معيّنة من الحيوانات و النباتات، بالإضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة الأرض و اتساع ثقب الأوزون، و ذوبان المحيط القطبي الشمالي و الجنوبي .....الخ ، مما يؤدي إلى تهديد مباشر لحياة الإنسان.

– عندما تصبح الموارد الطبيعية و الطاقوية مهدّدة بسبب التغير البيئي، فإنه يصبح أمن الإنسان مهددا أيضا مما يفتح المجال لتفعيل وخلق الأزمات الأمنية داخل الدول.

من هذا المنظور، فإن الكثير من القضايا البيئية كالتلوث المائي والجوي و تدهور النسيج الغابي وازدياد النشاط الصناعي، تصنّف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر و تدهور الوضع الصحي، و تزداد خطورة هذه المؤشرات عندما يتم تفاعلها مع آلية النمو الديموغرافي السريع، مما يؤدي إلى تهديد النظام الإيكولوجي العالمي، و بالتالي فإن الأمن البيئي ضمن تصورات الموسعين في إطار "مدرسة بحوث السلام "يرتبط بحماية النظام الإيكولوجي العالمي، و فق ما أشار إليه المنظّر باري بوزان

---

[1]– جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوروبي :نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة "الحاج لخضر"–باتنة، 2010–2011، ص 54.

[2]مصطفى كمال طلبة، "**الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي**"، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، 2006، ص ص52–57.

[3]عبد العظيم بن صغير، **الأمن الإنساني و الحرب على البيئة**، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر–بسكرة، ص 92.

في كتابه "الشعب، الدول، الخوف" على أهمية القطاع البيئي نظرا لأنه قطاع حساس في ظل عالمية هذه التهديدات[1].

على ضوء ما سبق، يتبيّن أنّ للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف أفكار و تصورات الباحثين والعلماء في محور الدراسات الأمنية، فهناك من ينظر للأمن من منظور القوة الاقتصادية أو العسكرية....الخ، وهذا راجع إلى تشعب موضوع الأمن، كون أنّ نجده يشمل كل زاوية من حياة الأفراد والدول.

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

المبحث الرابع: المداخل النظرية لدراسة الأمن.

اختلفت مداخل دراسة الأمن باختلاف قراءات التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية، أين ظهرت نظريات تنتقد **الفكر الكلاسيكي** و توسع مفهوم الأمن، ليواكب التطورات ويشمل التهديدات الأمنية الجديدة، و عرفت **بالنظريات التكوينية الحديثة**، وفيما يلي سيتمّ عرض أهم نظريات العلاقات الدولية التي تناولت مفهوم الأمن والتي نلخصها فيما يلي:

المطلب الأول: النظريات الفكرية التقليدية: المثالية، الواقعية، اللبرالية

الفرع الأول: النظرية المثالية

إن أي دراسة لنظام الأمن لا تستغني عن المنهج المثالي، لأن فكرة الأمن ترتبط بمبادئ الأخلاق والمثل العليا و القيّم،: ومن أهم رواها أمثال: "**إيمانويل كانط** "، "**جيرمي بنثام**". **و** نشأت المثالية بعد **الحرب العالمية الأولى** لإقامة تنظيم أفضل للعالم، و الدعوة إلى نبذ الحرب و تشجيع السلام و نزع السلاح و التوّجه نحو تفعيل مسار التعاون و الحوار وتغليب لغة العقل و المنطق، و تقوم هذه النظرية على فكرة التزام الدول بقواعد القانون الدولي العام، ودوره في إرساء الأمن والسلام العالمي الجماعي، وقد تمّ تأسيس **عصبة الأمم** تجسيدا لأفكار المثالية عمليا، و التي نصت المادة **السادسة عشر من ميثاقها** على أنه :" في حالة وقوع الحرب فإنّه يجب على جميع الدول الأعضاء قطع العلاقات مع الدولة المعتدية وفرض العقوبات عليها، و في حالة الضرورة يجب التعهد بوضع الدول الأعضاء لقواتها المسلحة تحت تصرف مجلس العصبة إذا تطلب الأمر استخدام القوة لإرجاع الأمور إلى نصابها[1]" و لكن عمل عصبة الأمم الفعلي كان بعيدا عن تحقيق أفكار المثالية، فقد لأنها كانت تواجه قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية المتمثلة في الحرب العالمية الأولى، و بين الطموح في بناء عالم أفضل.[2]

الفرع الثاني: النظرية الواقعية

تأثرت العلاقات الدولية بكتابات و فلسفة المفكرين القدامى أمثال "**توسيديدس Thucydides**" صاحب كتاب "الحرب **البلوبونيزيان PeloponnesianWar** " ، حيث يعتبر هذا الكتاب أشهر عمل قدّمه في إطار دراسة 21 حالة حرب بين المدن اليونانية، و أشهرها الحرب اليونانية بين **أثينا** و **إسبرطا** في مدة 28 سنة حسب تسلسلها الزمني، وبالضبط في القرن الخامس قبل الميلاد، وقد استنتج أن السبب و الدافع الحقيقي للحرب هو تنامي قوة أثينا في مقابل تنامي هاجس الخوف لدى إسبرطا، مما جعلها

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011 ، ص ص28-30.

[2] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، ط1، الرياض: دار النهضة العربية، 2011، ص 22.

تتخذ الإجراءات المضادة و الفعالة عن طريق تطوير و تعزيز لقدراتها و إمكانياتها العسكرية، مما أدى إلى حدوث حرب بينهما، و من هذا المنظور فإنّ كل الأمثلة التاريخية تؤكّد بأن عامل الخوف هو الدافع الرئيسي للسباق نحو التسلح و الحرب.[1] كما تأثّر الواقعيون بكتابات "**نيكولا مكيافيلي**، الذي تبنّى خلال القرن السادس عشر نظرية سياسية في العلاقات الدولية تقوم على منطق القوة و الدهاء لضمان أمن الدولة وبقائها،[2]فمن خلال كتابه الشهير "الأمير" الذي طرحه حول كيفية الحصول على القوة والاحتفاظ بها، فيرى أنّه يمكن لأي أمير أن يفقد دولته إذا لم يعزز سلطته ويمدّد نفوذه، وبالتالي فالمصلحة الوطنية عنده تكمن في قوة الأمير وبقاء عرشه وحفاظه على وحدة دولته من ناحية ، و تفوقه في في ميــزان القــوى إزاء الدول الأخرى من ناحية أخرى[3].

و مما سبق، فالواقعية كنظرية سياسية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية حيث تهدف إلى دراسة عامل القوة والحروب والنزاعات والمصلحة القومية في فهم سلوكيات الدول، كعوامل مؤثرة في علاقاتها ببعضها البعض، وذلك بالتركيز على الدولة القومية كوحدة تحليل أساسية، وعلى ميزان القوى الذي يمثل أحد المعالم الهامة لإقامة السلام والاستقرار على الصعيد الدولي.

و تتمثل أهم مرتكزات و مسلمات النظرية الواقعية فيما يلي:[4]

– النظام الدولي فوضوي، وهذا في غياب سلطة مركزية يمكنها ضبط سلوك الدول و تنظيم العلاقات الدولية.

– الدول هي الفاعل الوحيد و الأساسي لأي عملية تفاعلية في إطار العلاقات الدولية.

– اعتبار المصلحة الوطنية من أهم أولويات الدولة، وعليه فالأمن هو الالتزام الأول للدول.

---

[1] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص ص121-124.

[2] محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**.(ط2).لبنان: بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 2012، ص36.

[3] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، المرجع نفسه، ص ص124-128.

[4] محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 25.

* لقد تأثر الفكر الليبيرالي أساسا: بكتابات جون لوك، ايمانويل كانط..

– اعتبار محور الأمن العسكري أو القضايا الاستراتيجية على رأس سلم النظام الهرمي للقضايا الدولية و التي تعرف بالسياسة العليا، بينما القضايا الاقتصادية والاجتماعية ينظر إليها على أساس أنها سياسة دنيا.

الفرع الثالث: النظرية الليبرالية

النظرية الليبرالية لم تتبلور كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم العديد من المفكرين في إعطائها شكلها الأساسي وطابعها المتميز، و لقد كان للمدرسة الليبرالية* تأثير بارز على الدراسات الأمنية، و على الرغم من غياب بناء نظري موحد إلاّ أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات وهو ما عبر عنه **ستيفن** والت بالعائلة الليبرالية، حيث أعاد الليبيراليون النظر في مسالة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشمولية و فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين يشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية، الديمقراطية، وتعتبر أبعادا أكثر تأثيرا من العامل العسكري في عامل السلام و الأمن، و ترتكز النظرية الليبيرالية بشقها البنيوية والمؤسساتية على مبادئ الأمني في العناصر الأساسية التالية :[1]

–نشر القيم الديمقراطية، حيث أشار **مايكل دويل** الى العناصر التي قدّمها **كانط** إزاء الأمن الدولي.

–التمثيل الديمقراطي لحقوق الإنسان.

–تفعيل مسار الترابط للحدود الوطنية.

المطلب الثاني: النظريات الفكرية الحديثة

وتتمثل فيما يلي: **النظرية البنائية، مدرسة كوبنهاغن و النظرية النقدية**

بعدما سيطر الفكر التقليدي على الدراسات الأمنية حتى نهاية الحرب الباردة، و التي كانت من أبرز إفرازاتها توسع اهتمامات العالم وتعدد قضاياه، نظرا لظهور تحديات و تهديدات أمنية جديدة أصبحت تواجه الدول و الأفراد، كالإرهاب والهجرة غير الشرعية و التلوث البيئي والأمراض، وظهور النزاعات العرقية و الإثنية، مما استوجب حدوث تحول أساسي في المفهوم التقليدي للأمن الذي كان سائدا في

[1] جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** : ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث 2004 ص 428-430.

العلاقات الدولية، ، وظهرت نظريات أخرى تدرس الأمن بشكل أوسع سميت بالاتجاه التكويني و الذي يشمل مايلي:

-الفرع الأول: النظرية البنائية

ترجع البدايات الأولى للنظرية البنائية إلى أعمال "نيكولاس أونوف Nickolas Onuf" في كتابه: "العالم من صنعنا"، و"ألكسندر ويندت Alexander Wendt" في مقالته سنة 1989م، التي عنوانها: " الفوضى هي ما تصنعه الدول Anarchy Is What The States Make Of It "، التي كان لها تأثير كبير في بناء النظرية البنائية، وتتمثل افتراضات النظرية البنائية في اعتبار أنّ الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل، وأنّ بنية النظام الدولي هي نتيجة لممارسات الفاعلين. ففي حين يؤكد الواقعيون أن غياب سلطة فوق سلطة الدولة هو سبب الفوضى في النظام الدولي، و بالتالي فإنّ البنائيون يرون أن البنية الاجتماعية وإدراكها الجماعي هي فقط القادرة على إدراك أو تأويل نتائج أو آثار فوضى النظام، وهي ناتجة عن ممارسات الفاعلين أنفسهم،[1] وأن إدراك الفاعل للظاهرة الدولية هو الذي يحدد سلوكه اتجاهها، حيث تركز البنائية على الأهمية البالغة للمعايير كمحددات تكوّن هوية الفواعل ومصالحهم. فالتصور البنائي قائم على ربط البنى والفاعلين وإدراكهم للواقع في علاقة جدلية متعددة الاتجاهاتت حيث تتشكل البنية الاجتماعية من المصادر المادية ، بالإضافة إلى المصادر غير المادية القيّمية والمعيارية أي المعارف المشتركة، حيث تركز البنائية على الخصائص غير المادية التي تؤثر على صياغة هوية الدول و بالتالي تشكيل مصالحها والتي من خلالها تتحدد طبيعة سلوكاتهم الدولية المتأرجحة بين التنافس و التعاون[2]، حيث لا تربط البنائية التهديد بالقوة العسكرية الأجنبية المعادية، بل بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوة الدولة مصدر التهديد . كما تذهب البنائية إلى زيادة الاهتمام بهويات الفواعل التي تستطيع تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية، تجعلها تتجاوز التصور الوطني إلى تصور جماعي قائم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول وبالتالي لا وجود لمعضلة أمنية تلقائية بين

-الفرع الثاني: مدرسة كوبنهاغن

من أهم روادها "باري بوزان Barry Buzan" ، و الذي قد سمحت له تحليلاته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (مجتمعية، سياسية، اقتصادية، بيئية) إضافة إلى

[1] لخميسي شيبي، مرجع سبق ذكره، ص62-64.

[2] محسن العجمي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 29.

القطاع العسكري، فمن خلال دراسته التي تحمل عنوان: "**الشعب، الدول و الخوف** "، التي صدرت **States and Fear People**, سنة1991م، ربط بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، حيث يعتبر بتصوره الواقعي أوّل من أدخل مفهوم الأمن المجتمعي في الدراسات الأمنية، ولكن دون أن يحل محل الأمن القومي الذي يعني أمن الدولة كمرجعية أساسية لموضوع الأمن[1]،حيث يركز الأمن المجتمعي على قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة، ثقافة، هوية، عادات، حيث يرى "بوزان" أنّ أهم مصدرين يهددان الأمن المجتمعي هما الهجرة التي تغير تركيبة السكان، والهويات المتصارعة أي الصراع بين الإثنيات والعرقيات المختلفة.[2]، كما أضاف مفهوم" مركّب الأمن "،أي الأمن المشترك و الذي يعرفه بأنّه مجموعة من الدول التي تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أنّ مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحل بطريقة منفصلة عن أمن الدول المجاورة لها، خاصة في ظل تنامي لظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية...[3]

ومما سبق، كان لمدرسة **كوبنهاغن**، إسهامات رائدة في مجال تطوير مفهوم الأمن المجتمعي، خاصة التحليلات التي قدمها، "**أولي ويفر Ole Weaver**"، الذي يرى أنّه بفعل جملة من الظواهر: (العولمة، الظواهر العابرة للحدود، تدفق الهجرة، تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية...) تهدّد صرح المجتمع أكثر من الدولة، ولخص ويفر تصنيف بوزان في شقين أساسيين: الأمن القومي والأمن المجتمعي، فالأول: يعنى بالسيادة، والثاني: يخص الهوية المجتمعية.

و بالتالي فإن من أبرز تحولات التي عرفها مفهوم الأمن، هو بانتقاله من مفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب.[4]

إضافة إلى ذلك قامت **مدرسة كوبنهاغن** بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى إضافة للقطاع العسكري وتتمثل في:

---

[1] إلياس أبو جودة، مرجع سابق، ص48.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع**، (ط1)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009 ، ص18.

[3] زهير بوعمامة، **السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي**، مجلة المفكر،العدد5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، د ت ن، ص 244.

[4] إلياس أبو جودة، مرجع سابق، ص48.

– **القطاع الاقتصادي:** ويخص الحفاظ على الموارد المالية، والأسواق الضرورية، وكذا العلاقات مع الفواعل الاقتصادية الأخرى، وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه.

– **القطاع السياسي:** و يشمل الاستقرار التنظيمي للدول و الحكومات و الايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

– **القطاع المجتمعي:** و يشمل قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

– **القطاع العسكري:** و يشمل القوة العسكرية، ويتضمن القدرات و التكتيكات الهجومية و الدفاعية المسلحة، بالإضافة إلى مدركات الدول لنوايا و مقاصد بعضها البعض.

– **القطاع البيئي:** و يتعلق بالمحافظة على المحيط البيئي وحمايته من التهديدات البيئية المختلفة، كعملية أو أساس تتوقف عليه الأنشطة الإنسانية.[1]

الفرع الثالث: النظرية النقدية:

يعتبر "**روبرت كوكس Robert Cox**" من أهم الرواد الذين انتقدوا الأطروحات الواقعية في فترة الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، فقد انتقد افتراضات الواقعية الجديدة و التي أسماها بنظرية حل المشكل التي تتعامل مع المجتمع كما تجده، في حين تهدف النظرية النقدية إلى تفكيك الوضع الراهن عن طريق نقده بغرض تغييره وليس دراسته وتفسيره فقط، ففي هذا الشأن يرى" كوكس " أنّ النظرية المناسبة لتحليل السياسة الدولية يجب أن تكون نظرية نقدية، على اعتبار أنّ سلوك الدول هي منتجة بواسطة قوى اجتماعية و بالتالي القوى الاجتماعية هي فواعل النظام الدولي التي تؤثر فيه وليس الدول، فالتحولات الداخلية تؤثر على التحولات الدولية، ولذلك اهتمام "كوكس" هو مركز حول كيفية تحول هذه البنيات الاجتماعية وانتشارها وتغييرها.[2]

كما تمثل مناقشات "**آين تيكنر Ann Tickner**" وجهة نظر المدرسة النقدية الجديدة التي تنطلق في تحليل قضايا الأمن من مستوى الفرد باعتباره المرجع الأساسي في التحليل، حيث تركز على مصالح وحاجات الجماعة الإنسانية وليس الدول القومية، فعلى عكس المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، (ط1)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص31.

[2] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، مرجع سبق ذكره ، ص ص224، 225.

البعد العسكري وبقاء الدولة، فإنّ المضمون الجديد للأمن يشمل مفردات العناية الصحية، البيئة، الرفاهية، حقوق الإنسان، وكل ما يضمن الحياة الكريمة للإنسان.[1]

المبحث الخامس: مقاربات الأمن الانساني و مصادر تهديده

طرح مفهوم الأمن الانساني في فترة ما بعد الحرب الباردة وكما سلفت الإشارة وفقا لمسارين: الأول هو تطور المفهوم على المستوى الأكاديمي من خلال بعض الدراسات الأكاديمية لطرح المفهوم في محاولة منها لتعميق مفهوم الأمن الواقعي وذلك بإضافة الأفراد كوحدات تحليل بديلة للدولة، بحيث يصبح تحقيق أمن الأفراد، هو محور السياسة العالمية وهو ما جاء بالأساس انعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملائمة الاقتراب التقليدي للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين،وهو ما يتطلب اقتراب مغاير يضع أمن الأفراد كأساس لتحقيق الأمن العالمي ، و قد ركزت تلك الدراسات على مناقشة أنماط ومصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين، ويتميز مفهوم الأمن الإنساني عن مفاهيم الأمن الواقعي و الأمن الشامل و الأمن التعاوني من حيث اتخاد الفرد كوحدة للتحليل في الدراسة.

أما المسار الثاني: فيتمثل في تبني المفهوم على المستوى الاجرائي، وذلك من خلال الإعلان عن الالتزام بمفهوم الأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية أو الخارجية، وهو ما جاء من خلال تبني المفهوم من خلال الأمم المتحدة و الاتحاد الاوروبي و دول مثل: كندا، اليابان و الالتزام بالسعي إلى تحقيق الأمن الإنساني.

المطلب الأول :مقاربة الأمم المتحدة للأمن الإنساني:

1- يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فكرة الأمن الإنساني وذلك في تقريره للتنمية الإنسانية لسنة 1994. فقد ارتبط المفهوم بالاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" الذي عمل كمستشار في انجاز التقرير ولعب دورا مهما في إنشاء دليل التنمية الإنسانية[2](Human développement index (HDI ، وقد ذكر التقرير في فصله الثاني المخصص للأبعاد الجديدة للأمن الإنساني بأن هذا المفهوم كان يعني امن الإقليم من العدوان الخارجي أو حماية المصالح الوطنية في السياسة الخارجية، كما ارتبط بالدولة القومية

[1] المرجع نفسه، ص ص278، 279.

[2] United nations developement program, "**human developement report 1994** " (new York : oxford university, press , 1994), p 22.

أكثر من ارتباطه بالناس، ويحدد التقرير أربعة خصائص أساسية في عرضه للمفهوم هي كالآتي:

أ.الأمن الإنساني يخص العالم كله: أي انه يخص الناس في أي مكان سواء في المجتمعات الغنية أو الفقيرة.

فمثلا هناك تهديدات مشتركة بين تلك المجتمعات كالبطالة، والمخدرات، والجريمة، والتلوث، وانتهاكات حقوق الإنسان، وكلها مؤشرات متزايدة يتأثر بها الأمن الإنساني.

ب. مكونات الأمن الإنساني بما فيها امن الناس يهم العالم كله حيث لا يمكن عزل منطقة عن الأخرى.

ج. الوقاية المبكرة لضمان الأمن والتخطيط المسبق وجدولتها عبر نظام يتماشى مع المشاكل الراهنة ليقلل من الخسائر.

د.الأمن يتمركز على الناس: ويتعلق بكيفية عيش الناس وعملهم وحتى خياراتهم حيث يعرف التقرير المذكور الأمن الإنساني بشكل واضح على أنه "يعني أولا الأمان من التهديدات المزمنة كالجوع، والمرض، والقمع. أما ثانيا، فيعني حماية الناس من العراقيل المفاجئة والمؤلمة في أنماط حياتهم اليومية في بيوتهم، وعملهم، وفي تجمعاتهم[1] ."

2- مقاربة البنك الدولي للأمن الإنساني:

في تقريره 23 عن التنمية في العالم للموسم 2001/2000 والذي جاء بعنوان "شن هجوم على الفقر"[2] خُصص الباب الرابع للأمن وتمّ ربطه بشكل وثيق بقضية الفقر، فالأمن في هذا التقرير يشمل مفهومين مترابطين هما : دور الدولة في حماية حدودها من التهديدات الخارجية أو كذلك دورها في ضمان الأمن الإنساني لمواطنيها وضمان حقوقهم من تحرر وعيش كريم. كما ركز التقرير على إستراتجية التخفيض في عدد الفقراء والمساواة بين الكل، فالأمن هنا هو لصالح فقراء العالم.

المطلب الثاني: المقاربة الكندية و اليابانية و الأوروبية للأمن الإنساني:

1- المقاربة الكندية:

تقوم المقارنة الكندية على البعد السياسي للأمن الإنساني. بعبارة أخرى، حماية الأفراد أثناء النزاعات

[1] Ibid. p23

[2] البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم 2001/2000، شن هجوم على الفقر**، (واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2000) ص137

والحروب مع استبعاده للبعدين الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ ترى كندا أن هذا يُدخل المفهوم ضمن دراسات التنمية مما يؤدي إلى صعوبة التمييز بين بينهما، كما أن الرؤية الكندية لا تدرج الكوارث الطبيعية ضمن المفهوم بحجة أن الإنسان لا يساهم فيها أو في صنعها[1] .

1- المقاربة اليابانية للأمن الإنساني:

تتبنى اليابان مفهوم الأمن الإنساني بكافة أبعاده سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتركز على البعد التنموي الاقتصادي بتقديمها مساهمات مالية تهدف إلى مساعدة الأفراد. وفي الرؤية اليابانية للأمن الإنساني انه يشمل كافة العناصر التي تهدد البقاء البشري، إضافة لكرامتهم وكل ما من شأنه أن ينتهك حقوق الإنسان. كما أضافت اليابان من خلال خطابها الرسمي موضوع جديد وهو الإرهاب على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001 كمصدر تهديد في القرن 21.

2- المقاربة الأوروبية للأمن الإنساني:

يعتبر الاتحاد الأوروبي مفهوم الأمن الإنساني كمحور مهم للإستراتيجية الأمنية الأوربية التي وافق عليها في ديسمبر 2003، حيث تركز هذه المقاربة على الدور الجديد للإتحاد الأوروبي في تحقيق الأمن العالمي وذلك في وجود تداخل بين الأبعاد الداخلية والخارجية، وقد حددت هاته الإستراتيجية خمسة أنماط من المخاطر هي: انتشار الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات الإقليمية، والدول الفاشلة، والجريمة المنظمة .

وقد وضعت لجنة مشكلة من الخبراء والسياسيين تقريراً تحدد فيه طبيعة الدور الأوربي وقد تمّ نشره نهائيا في 2005، ومن بين الوثائق المعتمدة في ذلك: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمبادرة الرابعة من الدستور الأوربي، التي تنص على تحقيق السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والتقليل من الفقر، واحترام مبادئ الأمم المتحدة[2] .

المطلب الثالث: مصادر تهديد الامن الإنساني

إنّ الجريمة المنظمة هي عبارة وصفية تطلق على قائمة طويلة من الجرائم والسلوكيات المنحرفة ولها أشكال مختلفة.

---

[1] طاجين فريدة، "**الثورة المعلوماتية وانعكاساتها على الأمن الإنساني**"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008) ص23

[2] خديجة عرفة محمد، "**مفهوم الأمن الإنساني**"، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة 13 (2006), ص25

1- مفهوم الجريمة المنظمة

عرّفت" **إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**" في عام2003 الجريمة المنظمة بأنها " جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".[1]

وعرّفتها "**مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة**" **بالاتحاد الأوربي** في سنة 1993، بأنها : " جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو، وتحقيق الأرباح، وتستخدم عند اللزوم في ارتكاب الجريمة :

- الأنشطة التجارية.
- العنف وغيره من وسائل التخويف.
- ممارسة التأثير على الأوساط السياسية والإعلام والإدارة العامة والهيئات القضائية والاقتصاد."[2]

كما عرّفها الإنتربول(المنظمة الدولية للشرطة الجنائية Organisation Internationale de Police Criminelle) بأنّها "جماعة من الأشخاص تتمتع بهيكل تنظيمي، تهدف إلى تحقيق الربح عن طريق إرتكاب أنشطة غير مشروعة، مستخدمة التخويف الرشوة، دون التقيد بالحدود الوطنية"[3]

ومن هذا التعريف نفهم بأن لا حدود دولية للجريمة المنظمة فهي عابرة للحدود لتنتشر بين دول مختلفة لتشكل شبكة إجرامية متشعبة.

2- خصائص الجريمة المنظمة:

مما تقدّم يمكن القول بأن الجريمة المنظمة تتمتع بعدد من الخصائص التي تميزها عن أنماط الجريمة الأخرى وأهمها:

---

[1] علاء عبد الحسن جبر السيلاوي،" الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري"، مجلة الكوفة، العدد2، كلية الحقوق،جامعة الكوفة، العراق،2008، ص226.

[2] شريف سيد كامل ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**.(ط1). القاهرة:دار النهضة العربية، 2001 ، ص54.

[3] أحمد فاروق زاهر، "**الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها**"، في الندوة العلمية: "**العلاقة بين جرائم الاحتيال و الإجرام المنظم**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المنصورة، 18-2007/06/20، ص8 .

التنظيم الهرمي المتدرج: أي أن ارتكابها يتم عن طريق عصابة إجرامية منظمة ضمن آلية عمل تخضع لنظام رئاسي سلطوي، وتقوم على التخطيط، وتقسيم الأدوار بين الأعضاء، وتحديد العلاقة بينهم من جهة، وعلاقتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى[1].

الاستمرارية: فاعتبار أي جماعة إجرامية أنّها منظمة يتطلب امتدادها لفترة من الزمن، لا تنتهي بانتهاء حياة أو عضوية أي فرد منها.

تحقيق الربح كهدف للأنشطة غير المشروعة: فالهدف الأساسي للجماعات الإجرامية المنظمة يتمثل في تحقيق الكسب المادي الهائل، لذلك فأغلب الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها تكون على شكل الاتجار بكل شيء، المهم أن يكون مذر للأموال، حيث تقوم الجماعات الإجرامية المنظمة بأعمال تجارية تتعلق بتقديم سلع وخدمات غير مشروعة يمكن أن تمتد عبر الدول في إطار ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات، و للحفاظ على العائد المادي ومضاعفته، تسعى المنظمة الإجرامية إلى إدخال هذه الأموال في أعمال مشروعة داخل المجتمعات في ظل ظاهرة العولمة للتمويه والتستر على الطبيعة الحقيقية لتلك الأموال في إطار جريمة تسمى تبييض الأموال.

استخدام العنف و اللجوء إلى الرشوة: حيث تستخدم الجماعات الإجرامية العنف والتهديد به، كما تستخدم جزء من أرباحها الطائلة في الرشوة والإفساد للسيطرة على المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، والتسلل إلى المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية في الدولة حتى تكتسب الحصانة والحماية.

الاحتراف والتخصص: تعتمد الجريمة المنظمة على أشخاص يتصفون بالاحتراف والتخصص في مجال معين من مجالات الجريمة، قد يكونون متخصصين في الابتزاز أو تبييض الأموال، كما تستخدم متخصصين في الحسابات والاتصالات وغيرهم، من أجل إحكام التنظيم والدقة في ارتكاب الجريمة.[2]

السرية: قانون الصمت له مكانه قصوى داخل المنظمة الإجرامية، فكل أعضائها يلتزمون بالسر المطلق.

---

[1] أحمد فاروق زاهر، مرجع سايق، ص ص 13-14.

[2] تدريست كريمة، "**دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال**"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، نوقشت يوم 2014/12/01.ص ص 59، 60.

سواء فيما يتعلق بتشكيل المنظمة أو فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها وإلاّ تعرضوا للجزاء الأقصى.[1]

-الاتجار بالبشر:

يعد الاتجار بالبشر ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح، والاتجار في المخدرات حيث تقدر عوائد هذا النشاط الإجرامي ببلايين الدولارات سنويا، وتعد هذه الممارسة شكلا من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، والتي يتم بمقتضاها نقل الملايين من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدول بغرض الاتجار بهم، وتقوم فكرة الاتجار بالأفراد على مفهوم أساسي هو استغلال حاجة أو ضعف فئات معينة من الأفراد للاتجار بهم مع استمرار استغلالهم لما بعد النقل من مكان لآخر.

ويعرّف بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحضر ومعاقبة الاتجار بالأفراد وخاصة النساء والأطفال، الاتجار بالبشر على أنه:"تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه، والاختطاف، والتزوير، و الخداع" أو إعطاء دفعات مالية لموافقة هؤلاء الأشخاص لاستغلالهم للقيام بخدمات العبودية والأشغال الشاقة والاتجار بأعضائهم وكل أشكال استغلال الجنس.

فالاتجار بالبشر لا يتضمن موافقة الضحايا حتى وإن تمّ الحصول على موافقتهم في البداية، فإنّ تصرفات الاتجار بهم واستغلالهم غالبا ما يكون مخادعا وقصريا.[2]

كما ترافقت ظاهرة **غسيل الأموال** مع ظهور الليبرالية الجديدة منذ بداية عقد السبعينيات و حتى يومنا هذا، فمع إطلاق حرية دخول وخروج الرساميل (رؤوس الأموال) عبر الحدود الوطنية دون علم السلطات المحلية وفتح الأسواق المحلية أمام المستثمرين الأجانب، توسعت طرق وشبكات عمليات تبييض الأموال، أي محاولة إخفاء المصدر غير القانوني الذي تم بموجبه تحقيق هذه الثروات مثل تجارة المخدرات وتهريب السلاح و غيرها. و بالتالي إن توفر عمليات غسل الأموال وعدم مكافحتها بشكل فعال سوف يؤدي إلى التشجيع على التجارة الممنوعة مثل **تجارة المخدرات والأسلحة** التي تؤثر بشكل سلبي على أمن الأفراد والمجتمعات داخل الدول،حيث تغذي الحروب وخصوصا الحروب الأهلية، كما أنها تلعب دورا

[1] أحمد فاروق زاهر، مرجع نفسه، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص21.

مهما في تزايد الجرائم الفردية، وتكمن مخاطر هذه التجارة في كونها غالب الأحيان غير معروفة المصدر ولا الكمية بحيث تصبح عملية مراقبتها وضبطها مستحيلة.[1]

3- **الهجرة غير الشرعية:**

يربط التعريف الاجتماعي الهجرة بالأسباب الاجتماعية حيث تعرّف :بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق، وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر سياسي أو تجاري.

و الهجرة الجماعية غالبا ما تكون هجرة اضطرارية أو جبرية، خارجة في الغالب عن إ رادة الإنسان، كالهجرة التي عرفتها الشعوب الأولى والهجرات التي تحدث اجتنابا للكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين، أو الهجرات التي تكون طلبا في الأمن والسلام نتيجة لغزو مرتقب أو حاصل بالفعل، بمعنى أن الهجرة قد تكون لأسباب سلبية كالهرب من خطر محدق، أو لدوافع ايجابية سواء اقتصادية أو دينية.[2]

كما أنه يمكن تعريف الهجرة مكانيا تبعا للنوعين التاليين:

الهجرة الداخلية **Immigration Interne**: وهي التي تتم داخل حدود البلد الواحد، كما هو الحال بالنسبة لانتقال أبناء الريف إلى المدن الصناعية، كما أن تلك الهجرات تتم أيضا في المجتمعات الحديثة داخل حدود الوطن الواحد، فالهجرة الداخلية هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود القطر الواحد.

الهجرة الخارجية أو الدولية**Immigration Externe**:

وهي التي تشمل حركة السكان بين دولة وأخرى بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للبلد الواحد لتنتقل إلى غيره. والهجرة سواء كانت داخلية أو خارجية قد تكون عبارة عن هجرة تلقائية عفوية أو منظمة، كما يمكن أن تكون من الناحية القانونية عبارة عن هجرة شرعية أو غير شرعية.[3]

فالهجرة تعتبر شرعية متى تمّت عملية الخروج من دولة والدخول إلى إقليم دولة أخرى بشكل قانوني، أي عبر المعابر المخصصة لذلك مع إتمام المقتضيات الإدارية الأخرى مثل الحصول على تأشيرة الدخول، وتكون الهجرة الشرعية منظمة ومخطط لها من قبل دولة القبول. أما الهجرة غير الشرعية أو السرية هي حالة الخروج من حدود دولة أو الدخول إلى حدود دولة أخرى دون سلك المعابر والمنافذ

---

[1] إلياس أبو جودة، مرجع سابق، ص52.

[2] عبد الله عبد الغني غانم، **المهاجرون :دراسة سوسيوانثروبولوجية**.(**ط2**). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2002، ص 16.

[3] فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**. الجزائر:مخبر علم اجتماع الاتصال،2003، ص-ص36-34.

المخصصة لذلك، ودون احترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول الحدود والخروج منها، والهجرة السرية تعبير للدلالة على دخول أراضي الدولة في نقاط التماس بين الدول بغير موافقة تلك الدولة، ويظهر ذلك على نحو فردي أو جماعي غير منظم أحيانا، أو على نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم أحيانا أخرى.[1]

والهجرة غير الشرعية تندرج ضمن التهديدات العابرة للحدود، والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع.[2] فبتغير مفهوم الأمن أصبحت الدول مهددة من قبل أفراد وليس من قبل دول أخرى، حيث ارتبط مفهوم الهجرة غير الشرعية بانتشار الجريمة والأوبئة، وكل الآثار الاجتماعية والأمنية والاقتصادية السلبية على المجتمعات المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين.

[1] عبد الحليم بن مشري،"ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011،ص ص98-100.

[2] سهام حروري،"الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي"، مجلة الفكر،العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص345.

خلاصة الفصل الأول:

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي في النظريات التفسيرية، ولكن بعدما ما طرأ على العالم من أحداث و متغيرات دولية منذ مطلع التسعينات بدأت تترسخ مجموعة من المفاهيم و التوجهات الفكرية البارزة التي أدخلت إضافات جديدة على هذا المفهوم و الممثلة في: النظريات التكوينية خاصة مدرسة كوبنهاغن و المدرسة النقدية، التي أثرت في تحول مفهوم الأمن و توسعه ليشمل عدة قطاعات: اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، بيئية..، حيث ترى أنّه إلى جانب الدولة توجد وحدات تحليل أخرى تتمثل في الفرد والمجتمع إلا أن هناك تحديات تواجه الأمن الإنساني في الواقع و تتمثل في ظاهرة العولمة، بحكم أنها ليست عملية اقتصادية فحسب بل هي عملية متعددة الأبعاد لها أبعاد ثقافية، سياسية، اجتماعية، أمنية ،اقتصادية. هو الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة على كافة جوانب حياة الأفراد مثل: عدم الاستقرار المالي و غياب الأمن الصحي و الأمن الثقافي و الأمن الشخصي و الأمن السياسي والمجتمعي على محور الأمن الإنساني، مما استدعى ضرورة تبني الدول لمقاربات الأمن الإنساني وكذلك مناقشة العلاقة بين الأمن الانساني و المفاهيم الأخرى: كالتنمية البشرية و الحكم الرشيد و كيف يمكن أن يكون مفهوم الأمن الإنساني مرشدا لصناع القرار عند صياغة السياسات الأمنية، من خلال التركيز على الأبعاد الانسانية للقرارات السياسية و الاقتصادية والأمنية، ليتم تفعيل محور الأمن الإنساني في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني

واقع الأمن الإنساني في الدول العربية

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للدول العربية

المبحث الثاني: الواقع السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي في الدول العربية

المبحث الثالث: واقع الأمن الإنساني في الجزائري

المبحث الرابع: حقوق الإنسان في الجزائر

تمهيد:

تعاني دول منطقة الدول العربية من استفحال مجموعة من التهديدات الأمنية خاصة الصراعات الداخلية و انتشار الإرهاب وتفاقم ما يعرف بالجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية وظهور الأمراض و الأوبئة، و التي تزايدت حدّتها نتيجة الفوضى و الانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة في ظل طبيعة دولها الهشة و الضعيفة، و هو ما جعل منطقة الدول العربية تشكل مصدرا للتهديدات الأمنية التي تؤثر على أمن و استقرار الأفراد، مما أدى إلى تدني المستويات الاقتصادية و الاجتماعية، هذا من جهة أما من جهة أخرى فأصبحت هده المنطقة تمثل منطقة صراع ساخنة بين الفواعل الكبرى، نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تتميز بها هذه المنطقة من الموارد الطاقوية كالبترول والغاز...الخ، و بالتالي فقد شغلت حيزا مهما في إطار العولمة، التي كانت لها تداعيات سلبية على مسار تفعيل محور السلم والأمن في الدول العربية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل وضع دراسة تحليلية تفيد في فهم طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الدول العربية و انعكاساتها على الأمن الإنساني، حيث سنتناول في المبحث الأوّل الإمكانيات الجغرافية و الأهمية الحضارية و الجيوسياسية للمنطقة.

أمّا المبحث الثاني فخصصناه لدراسة الواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي في الدول العربية، وما منظور الأمن الإنساني لهذه المنطقة ، مع الإشارة الى أهم التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر كدولة عربية، وفي الأخير ماهي أهم الإجراءات التي تتبعها الدول لتفعيل الأمن الإنساني على جميع المستويات.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للدول العربية (الوطن العربي)

ضمن هذا المقام سوف يتم التطرق إلى أهم المقومات الأساسية التي تشكل معالم الدول العربية، والتي تتجسد في إطار: الموقع و المساحة و الحدود الطبيعية والسياسية، بالإضافة إلى خصوصيتها الحضارية والاقتصادية الّتي تميّزها عن باقي الأقاليم الأخرى.

المطلب الأول: الإمكانيات الجغرافية للدول العربية (الوطن العربي).

سوف يتم التطرق إلى أهم المقومات الطبيعية التي يزخر بها الوطن العربي وهي على النحو التالي:

1-1 الموقع الجغرافي:

يقع الوطن العربي في نصف الكرة الشمالي باستثناء جزء صغير منه يقع في أقصى الحدود الجنوبية لجمهورية الصومال، إذ تمثل الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا أقصى امتداد للوطن العربي من الجهة الشمالية, حيث تبلغ المسافة بين الحدود الجنوبية والشمالية حوالي 4500 كم، و يمتد الوطن العربي بين خطي طول °560-°515 غربا بمعنى من: **رأس الحد في عمان**، إلى **رأس نواذيبو** في موريتانيا, وعلى هدا الأساس يشغل الوطن العربي موقعا مداريا بصفة عامة، إذ تقل درجات الحرارة في أقصى شماله وتزيد في أقصى جنوبه, وتتنوع درجات الحرارة ما بين الحار جنوبا والمعتدل الدافئ شمالا.[1]

1-2المساحة و الامتدادات:

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي **14 مليون كم**^{2} و يعد من أكبر الكيانات الجغرافية في العالم و يأتي ضمن خمسة كيانات عملاق هي: روسيا, أمريكا, أستراليا, الصين حسب تقسيمات المفكر الجغرافي **باوندز** سنة 1959م، حيث يقسم البحر الأحمر الوطن العربي إلى: شقين الأول، يقع شمال القارة

[1] طه بن عثمان وآخرون، الوطن العربي مقوماته ومشكلاته، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 34.

الافريقية في اتجاه الغرب أما الثاني فيقع غرب قارة آسيا في اتجاه الشرق على امتداده متصل من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، حيث تبلغ مساحة الوطن العربي في آسيا 3,8مليون كم$_2$ بنسبة 26% من المساحة الكلية للوطن العربي حوالي 10,2%مليون كم$_2$ بنسبة 74% من المساحة الكلية للوطن العربي.

1-3 التضاريس:

يستمد الوطن العربي مظاهره التضاريسية البارزة من عنصرين أساسيين و هما كالاتي:

-البنية الجيولوجية.

-المساحة الشاسعة.

ومن أبرز التضاريس المشكلة للطابع الجغرافي في الوطن العربي **الجبال, الهضاب** و **السهول** الشاسعة الممتدة بين جبال **الأطلس** في الشمال إلى هضاب **منطقة البحيرات الافريقية** في الجنوب, أما شرقا فتمتد من جبال **أطلس المغرب** إلى **الهضبة الآسيوية** في الشق الإفريقي من الوطن العربي، ثم تمتد أيضا من الضفة الشرقية للبحر الأحمر إلى **جبال زاجروس** في الشرق والشمال الشرقي ثم إلى **جبال طوروس** في الشمال الغربي.

ومن أهم السلاسل الجبلية الموجودة في الوطن العربي:[1]

- سلاسل **جبال الأطلس في المغرب العربي.**

- سلاسل جبال **الحجاز** و **عسير** و **اليمن في الجزيرة العربية.**

- سلاسل جبال **البحر الأحمر** على الشواطئ البحرية للسودان و مصر.

[1] طه بن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 39.

أما الهضاب فتعد من أكثر التضاريس وضوحا و انتشارا في الوطن العربي، إذ تغطي الجزء الأعظم من مساحته الكلية. وتتراوح ارتفاعات الهضبة الغربية من 400 م الى1000م, ممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي , ونتيجة لحدوث الأخدود الافريقي العظيم انقسمت الهضبة الغربية الى قسمين هما:

-الهضبة الإفريقية (الصحراء الكبرى).

- هضبة الجزيرة العربية و بادية الشام.

هذا الموقع المنفرد للوطن العربي، يجعل منه وحدة مكانية متماسكة الاجزاء، و يؤكد شخصيته الجغرافية المتميزة بين أقاليم العالم.

المطلب الثاني: الأهمية الحضارية للدول العربية (الوطن العربي).

على أساس الموقع المتميز الذي ينفرد به الوطن العربي أكسبه جملة من الخصائص والمقومات الحضارية ضمن مجال الحضارات العالمية الكبرى القديمة والحديثة .كالحضارة الفارسية, الطورانية والحضارات **الهيلينية** و **الرومانية** و**البيزنطية** و الإفريقية، إذ يمثل منطقة تلاقح وصراع حضاري ,نشأت فيه معالم حضارات تاريخية عظيمة مثل: الحضارات **الفرعونية** و **النوبية** و **المروية** على أطراف وادي النيل.

الحضارات **البابلية** و **الآشورية** على ضفاف واديي الرافدين.

الحضارات **الآرامية** و **الفينيقية** في الشام, بالإضافة إلى حضارات **معين** و سبأ في الجزيرة العربية, مما خلف و أنتج بقايا الآثار في السواحل العربية كصورة شاهدة تحمل في جوهرها وطياتها دلالات تبين عمق هدا التاريخ الحضاري.

ومثل الوطن العربي مهدا وموطنا عريقا للأديان السماوية, ومنطقة التماس ومزيج ثقافي نتيجة للهجرات القديمة التي امتدت إليه عبر الزمان لعدة ألاف من السنين. إلاّ أن الوطن العربي لم يتحد في صورة كيان سياسي و اداري إلا في ظل فترة الإسلام في القرن السابع الميلادي.

وفي فترة الاسلام انتقل الوطن العربي إلى وضعية جديدة عندما توسعت العروبة من مفهوم عرقي وقبلي ضيق إلى فضاء إنساني شامل، و هكذا أصبحت اللغة العربية تشكل المادة الخام وتعكس الوحدة العربية للوطن العربي في إطار قائم على وحدة التاريخ الإسلامي المتمثل في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم كبصمة تاريخية إسلامية محضة.

المطلب الثالث: الأهمية الجيوسياسية للدول العربية (الوطن العربي).

الجيوسياسية: هو علم يركز على الظواهر الجغرافية و يعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة والقرارات في الدولة, وتعني أيضا تأثير الجغرافيا على السياسة بمعنى التحليل المكاني للظاهرة السياسية، جوهر الجيوسياسية هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات الجغرافية[1].

يشكل الوطن العربي معطى وواقع جيوسياسي وحضاري في آن واحد نظرا لموقعه الجغرافي الوسطي عبر النطاق المداري الحار والنطاق المعتدل والبارد، الأمر الذي أكسبه ثراء وتنوعا في منتجاته الزراعية في كل المواسم وعلى مدار العالم, كما أن المساحة الشاسعة و الامتدادات الجغرافية المتنوعة من حيث التضاريس و التنوع المناخي أكسبه إمكانيات ومؤهلات اقتصادية كبيرة من حيث احتضانه لمصادر الطاقة والثروات الطبيعية، وتحكمه في الملاحة البحرية مما يساعده في فرض سيادته عليها ويكتسب وزنا اقليميا.[2]

[1] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية، بيروت: **دار النهضة للطباعة والنشر، 1989، ص 65.**

[2] محمد رياض، المرجع السابق، ص66

المبحث االثاني: الواقع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية

يتمتع العالم العربي بموقع استراتيجي هام حيث تبلغ مساحته 14 مليون كم^2 و هذا ما يجعله أكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتميز بوجود الموارد الاستراتيجية والأولية الهامة، هذه السمات لها ارتباط طردي قوي بينها وبين أهداف ومصالح الفواعل الكبرى و استراتيجيتها السياسية و العسكرية ذات التأثيرات الهامة في التوازن الدولي، وقد أدى ذلك إلى جعلها محلا للأنظار على مر العصور، كما أدى أيضا إلى إدخال هذه الدول في دائرة الصراع الدولي و الإقليمي مما شكل تهديدا للأمن الإنساني العربي.[1]

من هذا المنطلق، يمكن أن نطرح الإشكال التالي: **ما هو منظور الأمن الإنساني للدول العربية؟ وما هي أهم التهديدات الامنية التي عرقلت مسار تفعيل السلم و الامن في المنطقة العربية و ما هو تأثيرها على الدولة الجزائرية؟**

المطلب الأول: المجال السياسي .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، سعت الدول العربية إلى الحصول على الاستقلال و التخلص من التبعية الاستعمارية، ولذلك كانت تسعى إلى تدارك الأمر بتفعيل محور الأمن، الذي يمكن تعريفه على أنه تكاثف الدول العربية جميعا لمواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية، من خلال صياغة استراتيجية ثابتة موحدة ومتكاملة تستطيع بها التصدي للتهديدات العسكرية، و الاقتصادية ، والسياسية، والاجتماعية و الثقافية و التكنولوجية و الإعلامية التي يتعرض لها الوطن العربي حاليا خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001م. و بالتالي فإن الوضع العام في الوطن العربي يتطلب النفاذ إلى معرفة الدوافع و الآليات المشتركة التي تتيح الظاهرة السلطوية، سواء أكان ظاهرها عسكريا أم مدنيا ، ويكشف زيف المظاهر

[1] أحمد ولد داداه وآخرون، **الجيش والسياسة و السلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ، ص 56

الديمقراطية التي تزيّن كثيرا من أنظمة الحكم في الوطن العربي.[1] و لذلك يمكن الإشارة إلى أن الأمن الإنساني العربي يشمل موضوعات الحفاظ على بقاء الأفراد، انطلاقا من المحافظة على وحدة و سلامة الحدود السياسية و حماية المجتمعات، و المؤسسات و الأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والهوية الثقافية.

وبالتالي، فإن الأمن هو مفهوم متعدد الجوانب و متشابك الأبعاد (الداخلية و الخارجية) وليس مجرد مفهوم عسكري بحت، وهو مسؤول عن حماية و ضمان المصالح القومية للدولة وعلاقتها الخارجية[2].

ومن جهة ثانية، ينظر للوطن العربي على أنه يحتل حيزا مهما في إطار الاستراتيجية الدولية، ويعتبر أكثر المناطق في العالم تأثرا بالعديد من الأزمات. مع الإشارة إلى أن نظام توازن القوى يلعب دورا مهما في تحديد شكل وطبيعة العلاقات الدولية التي تأثر على الوطن العربي بصفته أحد فواعل هاته العلاقات، كما يترتب على الاختلال في نظام موازين القوى، تزايد الضغوط الآتية من دول الجوار باتجاه الدول العربية حول العديد من المسائل التي تعد تهديدا للأمن القومي العربي كالتدخل في الشؤون الداخلية و زعزعة الاستقرار و الأمن، و إثارة الانقسامات القومية و المذهبية و الطائفية فيها، كذلك تسعى دول الجوار إلى امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية و الاقتصادية و الأمنية بين أقطار الوطن العربي، حتى تصير هي القوى المحددة للعلاقات الإقليمية، وخاصة العلاقات العربية [3] .

---

[1] – أحمد ولد داداه وآخرون، **المرجع السابق، 57** .

2 محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الازريطة، 1996)، ص 86.

[1] نظمي أبو لبدة، **التغييرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي**، الأردن: دار الكندي اربد، 2001،ص ص 115- 116

ومن بين الآليات التي تستخدم في فهم هذا الواقع نجد آليات الحكم الراشد و إمكانية إسقاط و قياس هذا المفهوم على الحالة العربية من خلال معايره.

من بين المفاهيم التي أعطيت للحكم الراشد نجد:

- **في اللغة الفرنسية** مرادف لمصطلح :الحوكمة، فبدايات هذا المفهوم جاءت إبان القرن الثالث عشر، وانتشاره كمفهوم قانوني عام 1978 م، ليستعمل على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير، وفي بداية الثمانينات استخدم من طرف المنظمات المالية الدولية خاصة من قبل البنك الدولي الذي عرف الحكم الراشد سنة 1992 بأنه : "الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لدولة من الدول" .

ومما سبق يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا لهذه الهيئة ربط بعناصر أخرى محققة لنجاحه ومنها: الاستقرار السياسي للدولة و حماية و ترقية حقوق الإنسان و تكريس لمبدأ سيادة القانون.[1]

أما مؤسسات الأمم المتحدة فتستخدم مفهوم الحكم الصالح (**good gouvernance**)

منذ عقدين من الزمن لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري و تنموي وتقدمي، أي أن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، و كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتقديم الخدمات الجيدة و تحسين نوعية حياة الأفراد، و تتمثل أبعاد الحكم الراشد في سيادة القانون و الشفافية، و الاستجابة و المشاركة ، الإنصاف ، الفعالية، الكفاءة و المساءلة و الرؤية الاستراتيجية. [2]

[1] إسماعيل الشطي و آخرون، **الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 96.

[1] عمان عباس، **الحكم الراشد و أولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر**، **الباحث الاجتماعي**، عدد 10 سبتمبر ، 2010، ص 04.

و **بالتالي فما هي الآليات القانونية التي يتعين تفعيلها للوصول إلى بناء ما يعرف بالحكم الصالح في الوطن العربي ؟**

هذه الآليات تعتمد في الحقيقة على توفير عاملين رئيسين:

يتمثل العامل الأول، في المشاركة في بناء القرار الذي يتحقق بتوفير مجتمع مدني متفتح على المشاركة.

أما العامل الثاني، فيتمثل في سيادة القانون الذي يستلزم تأمين حماية حقوق الإنسان.

ضمن هذا السياق يلاحظ أن الدساتير العربية أقرت المساواة أمام القانون، كما أقرت مبدأ التعددية السياسية و الحزبية، مستندة بذلك إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الشعب العربي و حرياته و تطبيق القاعدة الأساسية التي تعتبر الدولة إقليما وشعبا ، وحدة لا تتجزأ.[1]

وهذا ما تجلى في الدساتير العربية من خلال اعتماد، أولا: مبدأ المساواة بين الناس وعدم التمييز بينهم، و من اهم الدساتير العربية التي نصت على ذلك مايلي :

- **دستور الأردن،** ونصت عليه **المادة 02 " الأردنيون أما القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق و الواجبات و إن اختلفوا في العرق و اللغة و الدين ".**
- **دستور الإمارات، المادة 14:"المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين من دعامات المجتمع".**
- **دستور تونس، المادة 02: "كل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات ".**
- **دستور الجزائر، المادة 39: " لمواطنون متساوون أمام القانون".**

[1] علي الدين هلال و آخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 76.

- **دستور الكويت، المادة 29:** " **الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق و الواجبات العامة**".

- **دستور مصر ، المادة 40:** " **إن المواطنين لدى القانون سواءا** ".[1]

إن الوطن العربي، نتيجة للعوامل الاجتماعية، و الاقتصادية و السياسية فإنه يعاني أزمة مشاركة سياسية، والواقع إن البلدان العربية تشهد عمليات للتحديث الاقتصادي، بصرف النظر عن مدى نصيبها من النجاح أو الإخفاق على مستوى التنمية السياسية، أي المشاركة السياسية و التطور الديمقراطي.[1]

أما خصائص الحكم الصالح فعديدة و متنوعة، وقد تختلف بأولوية التطبيق من بلد إلى آخر وهذه الخصائص تتوزع بين معايير سياسية، و اقتصادية واجتماعية وإدارية ، ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية و اللامركزية فحسب، بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص وحتى المواطنين أنفسهم بصفاتهم كأفراد ناشطين اجتماعيين أيضا، وتختلف الأولويات و المعايير كذلك باختلاف الجهات ومصالحها.[2]

ولقد استندت دراسة البنك الدولي عن " **الحكم الجيد** " في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا إلى معيارين أساسيين هما:

المعيار الأول: يشمل حكم القانون و المعاملة و المشاركة بالمساواة و تامين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.

[1] حسن كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، المستقبل العربي 309 (2004) ، ص 4

[2] البشير شورو، مترجما ،**الأطر الأخلاقية و المعيارية و التربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية**، اليونسكو :2005 ، ص 37.

أما المعيار الثاني: فيتضمن التمثيل و المشاركة و التنافسية (سياسيا و اقتصاديا) و الشفافية و المساءلة و المحاسبة.[1]

المطلب الثاني : المجال الاجتماعي

-الواقع الاجتماعي:

يتميز الوطن العربي ببساطة التركيبة السكانية رغم أنها تبلغ المائة مليون نسمة ، إلا أن الأعراق و الأصول التي تكون البنية المجتمعية لهذا الوطن ترجع إلى مجموعة واحدة ، حيث تتميز هذه الأمة بالتجانس العنصري بفضل العوامل البشرية التي سادت هذا الوطن ، ولقد دعم ذلك التجانس البيئة الجغرافية، و وحدة العقيدة و العادات و التقليد و اللغة المشتركة، وكلها مؤشرات تدعم تكتل دول المنطقة العربية في بنية سياسية و اقتصادية واحدة ، فاللغة المشتركة سلاح لأمة في جوهرها وهي عنصر جوهري بالنسبة للأمم في قيام الحضارات، و كل ذلك يزيد من أواصر التجانس و الروابط بين المجتمع العربي فيما يسمى بالوجدان المشترك الذي يتجلى بصورة واضحة في مواجهة الظروف و الأزمات، وفي هذا الشأن سنتطرق إلى مختلف المؤشرات و التغييرات، التي يحتويها هذا المجال، والتي تهدد الأمن البشري ونذكر منها:

1. النمو الديمغرافي:

تفيد إحصائيات الأمم المتحدة إن مجموع السكان في العالم العربي سوف يصل إلى أكثر من 323 مليون نسمة نهاية 2005 ليصل إلى 300 مليون نسمة سنة 2010 و 400 مليون نسمة سنة 2020،

[1]. مركز الدراسات العربي الأوروبي، **تحديات العالم في ظل النظام العالمي الجديد**، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي1997) ، ص 150.

وقد كان معدل نسبة النمو بالمنطقة يصل إلى 2.7 بالمائة بين سنتي 1975 و 2000 . وينتظر أن ينخفض إلى 2 بالمائة سنة 2015.

ويتضح جليا أن التحدي الأكبر في الظاهرة الديمغرافية للمنطقة العربية هي " ارتفاع نسبة الشباب" ، فالشباب هم الشريحة الأسرع نموا بين سكان البلدان العربية لا يتعدى نحو 60 % ،مما يجعلها من أكثر مناطق العالم شبابا، بحيث يبلغ متوسط معدل العمر فيها 22 سنة، مقابل متوسط عالمي يبلغ 28 سنة.[1]

غير أننا نلاحظ أن دول الخليج عرفت نوعا من الاختلال الاجتماعي بفعل سياسة " الباب المفتوح" مما جعل عدد كبير من الوافدين في شكل يد عاملة خارجية نحو دول هذه المنطقة مما أدى إلى خلق نوع من الهجرة التي نتجت عنها انعكاسات سلبية على المجتمعات الخليجية بحيث يتم الاعتماد على هذه الفئة في تسيير الشؤون العامة و الخاصة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي حتى السياسي إذا أخذنا في الاعتبار مطالبة هذه الفئة بحقوق المواطنة في المجتمع.[2]

2. الفقر :

يعتبر الفقر أخطر تهديد يواجه المجتمع و الفرد في الوطن العربي، مما يؤثر على أمنه الشخصي و الصحي و التعليمي، وما ينتج عنه مخاطر كالأمراض و الجوع و سوء التغذية.

[1]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009**، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، لبنان: شركة كركري للنشر، 2009، ص 03.

[2] الياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2008،ص 15.

و تشير الإحصائيات التي نشرتها المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة، أن عدد الوفيات عام 2003 نتيجة الفقر في الدول النامية والتي تعد الدول العربية جزءا منها وصلت إلى أكثر من 60 مليون نسمة.[2]

أما بالنسبة لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 فان مستوى الفقر المادي المدقع في البلدان العربية هو الأقل في العالم، كما أن هذه الشريحة من الفقراء تشكل نسبة أو فئة سكانية مهمة في المنطقة العربية و يمكن الإشارة إلى حالتي اليمن و موريتانيا وهما من أصعب الحالات العربية، إذ يشير دليل الفقر البشري الصادر عن الأمم المتحدة في هاتين الدولتين العربيتين إلى أن أكثر من 35 % من السكان تحت خط الفقر.[1]

3. الصحة:

من جهة ثانية، تعاني الدول العربية تدهورا في المجال الصحي الذي يؤثر بشكل مباشر في أمن واستقرار الأشخاص داخل هذه الدول، بحيث تتأثر الانجازات الصحية تأثرا كبيرا بمستوى الموارد الاقتصادية في البلد، و تلعب الموارد الاقتصادية دورا هاما في فعالية و عدالة نظم الخدمات الصحية المقدمة في العالم العربي، حيث توجد في البلدان العربية مثل: مصر، المغرب، الأردن ، لبنان، فلسطين، اليمن، برامج إصلاح في مراحل انجاز مختلفة، إلا أنه لا يوجد خلاف حول أهداف إصلاح القطاع الصحي المتمثلة في زيادة الكفاءة لا سيما في ضوء الموارد المتاحة.[2]

---

[1]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير المعرفة العربي2009**، نحو تواصل معرفي منتج، دبي : دار الغرير للنشر،2009، ص 68.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية** 2001، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية ، 2001، ص 34.

و بالتالي فإن ضمان إنصاف أضعف المجموعات وحصولها على الرعاية الصحية، يجب أن تبقى أولوية صانعي السياسة، انطلاقا من هده المعايير فقد يمكن للبلدان العربية أن تبدأ في تحقيق إمكانياتها في مجال تحقيق نتائج صحية لاسيما في أوساط الفقراء.[1]

مع العلم أن حصيلة المؤشرات الكلية ايجابية، فإن التحديات ما زالت قائمة ومازال في وسع البلدان العربية أن تحسن التغطية الصحية للأفراد بما يتناسب و الثروات المتوفرة، بحكم أن الصحة الجيدة هي من حقوق الإنسان حيث أن هناك تداخل في عناصر الصحة و أمن الإنسان، وهذا ما اتفق عليه في ملتقى القاهرة التشاوري حول الصحة و أمن الإنسان في العام 2002 ، حيث اعتمد تعريف الأمن الصحي في هذا الملتقى و الذي" يعد تحررا نسبيا من المرض و العدوى ".

و في نفس السياق ، يأتي موضوع الصحة على درجة متدنية من سلم الأولويات بالنسبة إلى الميزانيات و البرامج الخاصة بالتنمية في البلدان العربية، بل إن الصحة تعامل كمسألة ثانوية مقارنة بقضايا أخرى، مثل الحاجات الأساسية و إيجاد فرص العمل و النمو الاقتصادي وعلى هذا الأساس يتعذر على الهيئات الصحية أن تغطي مطالب سكان المنطقة في هذا المجال، وهذا مانلمسه في ثنايا المجتمع المدني العربي، الذي تم إقصائه ضمن مسار المشاركة في القضايا المتصلة بالصحة إلا نادرا و رغم ذلك ينبغي الاعتراف بأن المنطقة العربية شهدت خلال العقود القليلة الماضية تحسنا كبيرا في المجال الصحي علما بأنها بدأت في وضع متأخر جدا، ففي الفترة الممتدة منذ ستينات القرن المنصرم وحتى مطلع الألفية الجديدة.[2]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص35

[2]. تقرير التنمية الانسانية العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 147

4 . البطالة:

تعتبر هذه الظاهرة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي لمعظم البلدان العربية وبحسب بيانات منظمة العمل العربية كان المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية 14.4 في المائة من القوى العاملة عام 2005 م ، بالمقارنة مع 6.3% على المستوى العالمي ، فيما تتفاوت معدلات البطالة المحلية إلى درجة ملموسة بين بلد وآخر يتراوح بين 2% في قطر والكويت ، ونحو 22% في موريتانيا كما تشكل الظاهرة في أوساط الشباب في كل الأحوال، تحديا جديا مشتركا في العديد من البلدان العربية، و عند النظر إلى محصلة اتجاهات البطالة في البلدان العربية لابد من التمييز بين فئة الدخل المرتفع باستثناء العربية السعودية وفئات الدخل الأخرى. فبلدان الدخل المرتفع العربية لم تشهد معدلات عالية للبطالة نظرا إلى طبيعة اقتصاديها النفطية بالدرجة الأولى، وتفيد بيانات منظمة العمل العربية إن معدل البطالة في الفئة الأخيرة كان يتراوح بين 1.7% من القوى العاملة في أدنى مستوياته وفي الإمارات(2.3%)، ويقابل هذه المعدلات المتدنية المعدل يقدر بنحو 6.1% في العام 2005.[1]

5 . التعليم:

اتضح من الدراسة أوضاع التعليم في الوطن العربي على مدى عدة عقود، أن التعليم بمختلف مراحله قد حقق طفرة كبيرة ، ونمو ملحوظا في عدد الطلبة الملتحقين بمراحل التعليم كالمختلفة فبينما كان عدد الطلبة العرب في أول عقد السبعينات يمثل 2% فقط من اجمالي عدد طلبة العالم، بلغت النسبة في الأعوان الأخيرة من التسعينات حوالي 5 و%، و إذا أخذنا في الاعتبار معدل النمو السكاني المرتفع في الوطن العربي مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، فان الكم الذي تحقق في جميع مراحل التعليم يعد انجازا له و لقد تأثر التعليم في الوطن العربي بالعولمة، حيث يترتب عنها ارتفاع في المؤشرات السكانية مما يشكل

[1]. تقرير التنمية الانسانية العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 150.

أعباء مجتمعية ضخمة مما يلزم زيادة عدد المدرسين في المستقبل وذلك ما يتطلب زيادة إنفاق على قطاع التعليم ، وهو ما سيضاف إلي التحديات التي يواجهها الوطن العربي في هذا المجال.[1]

بهذا الصدد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني للعام 2003 على أن التحدي الأكبر لنسق التعليم في البلدان العربية يكمن في عدم تجانسه، فهناك شريحتان: الأولى تتمثل في أبناء الطبقة المتوسطة و الفقيرة و التي تتزايد اتساعا نحو التعليم العام، أما الشريحة الثانية فتتوجه نحو التعليم الخاص ومما يعاب على هذه الشريحة عدم مواكبتها أو معرفتها للمجتمع الذي تعيش فيه وذلك نتيجة لتعلمها بمؤسسات أجنبية أحيانا.[2]

أما بالنسبة لإصلاح التعليم فيكمن في إعادة النظر في نسقه في البلدان العربية و الافتراض الجوهري هنا إن التربية يمكن أن تكون قاطرة للتقدم وهي كذلك بالفعل في المجتمعات المتقدمة ، ولعل التعليم العالي من أهم مجالات التعاون العربي مما يوجب ايلاؤه عناية، خاصة في مجالات الدراسات العليا والبحث و النشر، وذلك باستخدام تقنيات المعلومات و الاتصالات وشبكات المعرفة بين الباحثين.

المجال الاقتصادي:

يعكس كبر مساحة العالم العربي أهميته الاقتصادية حيث يحوي على ثروات باطنية كالبترول و الفوسفات و الفحم، و هنا يجب الإشارة إلى أن 77% من مساحة العالم العربي تقع في إفريقيا و الباقي الذي يشكل 23% يقع في آسيا، مع ذلك فإن مركز الثقل الاقتصادي في هذا العالم يقع في الجزء الآسيوي منه، حيث تعد الدول الخليجية الدول الأكثر غنى، إضافة إلى ذلك يعتبر الوطن العربي الممر الرئيسي لخطوط الملاحة و التجارة العالمية كما يتحكم في ممرات ومضايق مائية حيوية مما يضفي على

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نحو الحرية في الوطن العربي، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية 2005، ص13.
2 تقرير التنمية الإنسانية العربية، لعام 2001، مرجع سبق ذكره، ص ص 15 – 54.

هذه المنطقة الطابع الاستراتيجي ليس على المستوى الإقليمي فحسب وإنما على المستوى العالمي وهو ما يثير النقاش حول مسالة ، **ما تأثير هذه الجوانب على أمن الأفراد في الدول العربية؟**

بداية سنركز على مورد البترول باعتباره أساس اقتصاديات أغلبية الدول العربية حيث يمكن أن يوفر الاستقرار خاصة و أن معظم الدول العربية تعتمد عليه باعتباره سلاح يضمن أمنها الاقتصادي حيث ينتج العالم العربي ثلث بترول العالم ويضم ثلثي الاحتياطي المؤكد، وتحصل الدول الأوروبية على نصف احتياجاتها من البترول من منطقة الخليج العربي في حين أن اليابان تؤمن ما نسبته 90 % من احتياجاتها منه، ويمر بالعالم العربي مجموعة من خطوط أنابيب البترول مثل: خط سوميد في مصر، خط تبلين و خطوط البترول العراقية الواصلة إلى سوريا و لبنان و تركيا و السعودية، اضافة على خطوط أنابيب المغرب العربي.

لقد حققت البلدان المنتجة النفع الأكبر في تلك الفترة (فترة السبعينات)، إلا أن البلدان العربية غير المنتجة حققت كذلك منافع كبيرة من خلال تقديم الخدمات المتعلقة بالنفط و الاستثمارات و السياحة الإقليمية استمر هذا الوضع مع استمرار الطفرة النفطية لكن الأمن الاقتصادي المرتبط بتقلبات أسواق النفط كان ومازال رهن تيارات خارجية، سرعان ما تلاشت تلك القفزة النوعية في الثمانينات، وأوائل التسعينات نظرا إلى التقلبات الحادة التي أصابت أسعار النفط في العالم.[1]

في هذا السياق، ترك الانخفاض الحاد في عائدات النفط خلال تلك الفترة وطأة ثقيلة على البلدان المنتجة على سبيل المثال، شهدت السعودية هبوط الناتج المحلي الإجمالي فيها بالأسعار الراهنة آنذاك إلى النصف بين العامين 1981 و 1987، كما سجلت بلدان أخرى نمو اقتصاديا سلبيا كالأردن، اليمن إلا أن الكويت كانت الأكثر تضررا حيث انخفض الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 18% في العامين

[1] تقرير التنمية الانسانية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 100.

1981م ،1982م ، بالإضافة إلى أن الصدمات انتقلت إلى الاقتصاديات العربية غير المنتجة للنفط ، إن التركيز على المورد الطاقوي كالنفط ، لم يفتح الأفاق للاستراتيجيات أخرى، مما أدى الى الضعف في الأسس البنيوية للاقتصاديات العربية، إذ تحول العديد منها إلى الاقتصاد القائم على الاستيراد و الخدمات كما كان الحال في الجزائر و مصر التي شهدت درجة كبيرة من التباطؤ و الانكماش خاصة في الستينات.[1]

إضافة إلى ذلك فان النفط كان له تأثيرا كبيرا خاصة في منطقة الخليج العربي، بحيث أصبحت هذه الأخيرة منطقة صراع بين القوى العظمى، مما جعل ثرواتها ضمن اهتمامات المصالح الخارجية، بل وجعل المنطقة كقاعدة لتنمية اقتصادها وتعميق نفوذها باتجاه يسمح لها بالتحكم في بقية المنطقة العربية ما يثير التساؤل هنا حول تماسك وهشاشة الأمن العربي، **وهل أن هذه المنطقة تعبر عن امتداد لأمن العالم العربي، أم أصبحت تشكل في حد ذاتها خطرا عليه قد يكون أشد من التهديد التقليدي / التاريخي الواضح ؟** [2]

المياه في الوطن العربي :

لقد شكل موضوع المياه في المنطقة العربية منذ القديم من القضايا العامة نظرا لنذرته، ففي مصر القديمة كان هناك أول سد لتخزين المياه في التاريخ، وفي اليمن سد مأرب في القرن الثامن قبل الميلاد وفي الجزيرة العربية خزانات سطحية للماء، إلا أنه في أواخر القرن العشرين ظهرت المياه كأخطر المشكلات التي تستوجب تعاونا كبيرا بين البلدان العربية لحلها.[3]

---

[1]. تقرير التنمية الانسانية للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] ظافر محمد العجمي، **امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية و الدولية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 218-219

1. منذر خدام ، الامن المائي العربي: **الواقع و التحديات** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ، ص 16

من هذه الزاوية تؤثر ندرة المياه على حياة الإنسان وعلى مقدار حاجته من الاستعمالات المنزلية و الزراعية وفي تربية الحيوانات.[1] ومع تعاظم دور المياه إلى الحد الذي أصبحت فيه تشكل رهان المستقبل في الصراع الحضاري للأمة العربية مع أعداءها يلاحظ سوء في استغلال الموجود منها، حتى تلك الجوفية و السطحية منها، رغم أهميتها القصوى ولم يتم حتى الآن تقاسم مياه الأنهار الكبرى وهذا ما أثار أزمة حرب المياه المستمرة التي تشنها إسرائيل وحلفاؤها على العالم العربي.[2]

ولا شك أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية جاء بالدرجة الأولى لتوفير المياه، فنجد أن احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن يوفر لها 40% من إجمالي استهلاكها من المياه، كذلك فان احتلال إسرائيل للجولان يمثل الشطر العسكري المباشر و المكمل لتحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن، كذلك فان إسرائيل تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وهنا تظهر أهمية المياه، وسوف تزداد احتياجات إسرائيل من المياه بنسبة 30% بسبب تدفق الهجرة السوفياتية و التوسع العمراني و الصناعي، كذلك فان تظهر مشكلة المياه في الصراع التركي من السوري العراقي، حيث تقوم تركيا بملء سد أتاتورك، وقامت كذلك ببناء عدد من السدود على نهري " دجلة و الفرات" و هو ما سيؤثر على كمية المياه الواردة لكل من سوريا و العراق، حيث تعرض تركيا بيع المياه لكل من سوريا، الأردن، السعودية، ودول الخليج العربي من خلال إنشاء أنابيب لنقل المياه، ويعتبر الصراع في حوض النيل هو الجزء الثالث من الصراع على المياه، حيث تحصل مصر على 85 %من حصتها من المياه الواردة لها من إثيوبيا، إضافة إلى المشكلات السابقة من المنظور أن تواجه المغرب، تونس، والجزائر من العشرة إلى العشرين سنة قادمة

[1] ابراهيم سليمان عيسى، **ازمة المياه في العالم العربي**: المشكلة و الحلول الممكنة، (د . ب : دار الكتاب الحديث)، ص 29

[2] محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره

أزمة مائية، وقد بذلت المملكة المغربية جهودا جادة في قطاعات المياه و التحلية، مع ذلك ما تزال تواجه احتمال نقص إمدادات المياه.[1]

من جانب آخر، من المهم الإشارة إلى قضية التنمية الاقتصادية و انعكاسها على مسالة تحقيق الأمن ، بهذا الصدد، يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: " العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي" ، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، إضافة إلى رفع نوعية الحياة في اتجاه يحقق كرامة الفرد ويحفظها ، يصاحبه تغيير هيكلي في الإنتاج.[2]

[1]. عبد القادر رزيق المخادمي، **الامن المائي العربي بين الحاجات و المتطلبات**، دمشق: دار الفكر، 2004، ص 209.

[2] تقرير المعرفة العربي للعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المبحث الثالث : واقع الأمن الإنساني في الجزائر

تتميز الجزائر بموقعها الاستراتيجي المهم الذي يتوسط عدة دول مغاربية، إضافة لذلك توسطها لعالمين: فالأول يمثله الإتحاد الأوروبي في الشمال، والثاني تمثله: الدول الإفريقية في الجنوب الإفريقي هده الجغرافية الاستراتيجية جعلت من الأمن الجزائري ينكشف على عدة جبهات يمكن الإشارة إلى أهمها كالأتي:

المطلب الأول: التهديدات الاجتماعية

على غرار معظم الدول العربية، تأثرت الجزائر بعمق التحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، فقد توسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة بحيث أصبحت تتضمن التهديدات الجديدة التي ظهرت وتنوعت وكانت موجهة لكل المستويات سواء السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والبيئية ونذكر منها مايلي:

تتجلى هذه التهديدات في اتساع دائرة الفقر، الجوع، البطالة، الأوبئة الهجرة...الخ حيث تشير التقارير والدراسات إلى أن انتشار الفقر في المجتمع الجزائري، يتزايد بطريقة مخيفة ومطردة تهدد مستقبل البلد حيث:" يشير تقرير **الديوان الوطني للإحصاء** إلى أن ثلثي العائلات الجزائرية تعاني من الفقر".[1]

و تؤكد البيانات الرقمية بأن ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري، تثير انتشارا حتى في أوساط حاملي الشهادات الجامعية.

وقد ساهم برنامج تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات و برنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية في ظل التحول من نظام اقتصادي

[1]. أمقران عبد الرزاق، **الأبعاد المبرمجة للفقر في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 0،2008، ص 27

اشتراكي إلى نظام تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف، أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين من خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد أن إعادة الهيكلة التي اعتمدت على استخدام الأساليب الإنتاجية الكثيفة لرأس المال أثرت على مستوى التشغيل بالإضافة إلى اعتماد إجراء تصفية للمؤسسات المفلسة، و بالتالي الاستغناء كليا عن العمالة كما أن رفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد لذلك نجد 14مليون جزائري بحاجة إلى مساعدة اجتماعية.

و لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة انعكاسات، كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، إضافة إلى ما سبق فإن الجزائر كباقي الدول العربية تعاني من ارتفاع غير عادي في نسبة البطالة وهو أمر يؤثر مباشرة على جهود التنمية والانفتاح في الاقتصاد الجزائري ولعل التعامل مع نسب بطالة مرتفعة يختلف كليا عن ما هو سائد في البلدان المتطورة أين تسود معدلات البطالة نوعا ما.

ولتحليل نسب النمو والبطالة بالنسبة للجزائريين تأخذ اتجاهين رئيسيين:[1]

- ارتفاع معدل النمو وارتفاع نسبة البطالة في الفترة الممتدة ما بين:1995-2000 م.

- ارتفاع معدل النمو و انخفاض نسبي في معدل البطالة في الفترة الممتدة ما بين 2002- 0520م[2]

[1] ياسين نجاح، **البطالة في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع 02 جوان 2016 ، ص 20.

الجدول يعبر عن تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 ـ2010:

البيان	1995	1999	2000	2005	2010
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60

الجدول 01 تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 1995 ــ 2005

المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية

يمكننا الانطلاق في تشخيص الأزمة الحادة التي يعاني منها المجتمع الجزائري حاليا، بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي باعتباره أحد مكوناتها الأساسية، حيث كان فشل النموذج الوطني للتنمية الذي اعتمده النخبة الحاكمة بعد فترة وجيزة من الاستقلال و استمراره، بالإضافة الى استناده على مجموعة من الأفكار والإجراءات مثل: التأميمات وبناء قطاع عمومي واعتماد مخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد متمركز حول الذات حالت دون التفعيل، حيث تجسد الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء و المردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى، و كانت إحدى نتائج ذلك الفشل العجز المادي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي (98% من قيمة الصادرات) على حساب إطلاق سيرورة تراكم اقتصادي يقوم على تطوير الصناعات التحويلية بمختلف فروعها و التركيز على رفع درجة تكامل اقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى مثل: الري، الفلاحة، الخدمات التي لم تنل سوى قدر ضئيلا من الاهتمام، فقد تفاقم الفشل

الاقتصادي بصورة متسارعة منذ عام 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية نتيجة لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي.[1]

إن ارتباط الجزائر بالاقتصاد الريعي واستمرار حالة الاعتماد على تصدير المحروقات وعدم التنويع في مداخيلها كلها عوامل ستؤثر سلبا على قوة اقتصادها بعد ربع قرن من الآن لأنها لن تجد ما تعتمد عليه يعد نضوب الثروة النفطية وهذا ما يطرح إشكالية غياب استراتيجية أمنية لتامين حياة الأجيال القادمة بالإضافة إلى أنها لا تمتلك السلطة الكاملة على حماية مواردها و احتياطاتها المالية التي تتعرض لإستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد، ومما ندرج في هذا السياق التهديدات البيئية فمشكلة التصحر تعتبر تهديدا آخر للأمن القومي الجزائري فهذه الظاهرة تقترب أكثر لشمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة كما أن لها تهديدا ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش فالجزائر تعاني منذ أكثر من 30 سنة[2]

من جانب آخر تظهر مشكلة المياه تهديدا حقيقيا يواجه الأمن القومي الجزائري وذلك لسوء التسيير والاستغلال الفعال لهذه المورد رغم تنبيه البعض مبكرا بالأزمة الحقيقية التي ستعرفها الجزائر حاضرا ومستقبلا وبضرورة رفع درجة الوعي حول هذا المورد الحيوي.

و إيجاد صيغ من شانها التحكم في تسييره كتشجيع سياسة التشجير التي تساهم في محاربة التصحر وتنمية الغطاء النباتي وبناء المزيد من القدرات الاقتصادية.

[1] ياسين نجاح، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2]. عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره ، ص 252.

ما يلاحظ في هذا الشأن أن هناك فشل من طرف الهيئات في ضمان تزويد المواطن باستمرار مياه الشرب وما يزال المرفق الخدمي للمياه من بين الخدمات العمومية الأقل فعالية وأصبح من عاديات الأشياء لدى أغلبية التجمعات الحضرية عدم الوجود أو التدفق المستمر للماء.

والجدول التالي يمثل ارتفاع الطلب على الماء بالمقارنة مع ارتفاع عدد السكان:

السنوات	الطلب بمليون $م^3$	عدد السكان بالملايين	الكمية المتاحة للفرد نظريا 1/فرد/يوم
1980	197 /1	1.540	350
1990	277 /5	1.667	456
1995	312 /4	1.769	484
2000	302 /7	2.104	454

الجدول02: ارتفاع الطلب على الماء للمقارنة مع ارتفاع عدد السكان.

المصدر : EPEAL/RGPH

اضافة لما سبق، على ما سبق، يحتل موضوع الصحة أهمية بالغة لما يشكله من خطر على المستوى المعيشي للفرد نظرا لتدهوره في الجزائر، فحسب آخر الإحصائيات لا تتوفر الجزائر على القدر الكافي من الأطباء، (طبيب واحد لكل 1000 مريض) وعدد الأسرة (2.1 لكل 87 بالمائة من السكان فقط) ، ونظرا للتشكيلة الشبابية من السكان أولت الدولة رعايتها للسياسة الوقائية ونظام العيادات و المستوصفات بدل المستشفيات الضخمة ، كما تسهر وزارة الصحة على حملات التطعيم المجانية ، لكن ضعف الصرف الصحي و المياه النجسة ما زال الهاجس الناقل للأمراض،(كالسل والتهاب الكبد

والحصبة، الحمى التيفوئيد و الكوليرا) ، فخلال 2003 ظهرت أعراض فقدان المناعة 0.1 من السكان بين 15.[1] 49 سنة ، كما تواجه المناطق الجنوبية نقص في أطباء القطاع العام ، وأطباء القطاع الخاص رغم أن الدولة تشترط العمل في القطاع العام لمدة 5 سنوات. [2]

وكاستنتاج لكل ما سبق ، فان الجزائر تعاني دائما من العجز على المستوى الصحي ، لان الخلل في السياسة الصحية بالجزائر يكمن في التسيير حيث أن اغلب النفقات توجه للتجهيزات على حساب التكوين وتأهيل الموارد البشرية، مما انعكس سلبا على مستوى الرعاية الصحية في الجزائر.

إن الأمن البشري قضية ذات صبغة عالمية ، وهو يهم الناس في كل مكان ، حيث نجد أن الجزائر كباقي دول العالم تأثرت تأثرا كبيرا بموضوع الأمن، فهي تسعى منذ استقلالها للحفاظ على سيادتها وحماية حدودها من خلال إقامة نظام سياسي يتماشى مع المتغيرات الدولية، حيث يحتوى هذا النظام على مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان مكافحة الجريمة بشتى أنواعها ، بالإضافة إلى إقامة حكم راشد.

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره ، ص 252.

[2]. جمال ولد عباس ، اخبار الطب و الصحة في الجزائر، الخبر، 13 ديسمبر 2010، ص 11

المبحث الرابع: أجهزة حماية حقوق الإنسان في الجزائر:

لعبت المنظمات الدولية والاتفاقيات الدولية والجهوية دورا هاما في إرساء وحماية حقوق الإنسان ولقد قامت الجزائر بإحداث أجهزة خاصة لحماية حقوق الإنسان نذكر منها المرصد الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الاستشارية لحماية حقوق الإنسان.

المطلب الأول: وظعية حقوق الإنسان في الجزائر

المرصد الوطني لحماية حقوق الإنسان:

قامت الجزائر بإحداث المرصد الوطني لحماية حقوق الإنسان بموجب المرسوم الرئاسي77/92 _المؤرخ في 1992/02/22 يعد جهازا تقويميا ومراقبا لحقوق الإنسان في الجزائر بسبب تصاعد عمليات العنف والإرهاب التي انتشرت في العديد من مناطق البلاد لا سيما بعد توقيف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991

اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية حقوق الإنسان :

شكلت بموجب المرسوم الرئاسي 71/01 المؤرخ في 2001/03/25 ، حيث استحدثت هذه لتحل محل المرصد الوطني لحقوق الإنسان. [1]

هذه اللجنة لها طابع استشاري للرقابة، و الإنذار المبكر، و التقييم في مجال احترام حقوق الإنسان.

[1]. عماري حفيظة، **حقوق الانسان في المغرب العربي** ، دراسة نموذجية ، الجزائر ، المغرب، (مذكرة تخرج في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية،جامعة سعيدة ، 2009) ، ص ص 36-39

ومن بين أهم الانجازات للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في هذا المجال سعته منذ عهدته الأولى سنة 1999 إلى تغيير القوانين لكي تتماشى مع الاتفاقيات الدولية، منها تشريع العمل، و القانون المدني ، و الجنائي من خلال إنشاء لجنة إصلاح العدالة و السجون، هذه الترتيبات القانونية تجد مبررها في الوضعية الاستثنائية بسبب ظهور الإرهاب وما خلفه من انتهاك في حق الأفراد ، وسلامتهم الجسدية ، والعمل على بث الرعب و الخوف بين الناس ، وتسجيل حالات الاختفاء و مجازر عديدة شملت قتل الأطفال و النساء ، مثل مجزرة " بن طلحة 1995" ، وعليه سعت الجزائر لردع هذه الأعمال الإرهابية وتخويف مرتكبيها ، بمختلف الآليات و الميكانيزمات منها القانونية كصدور الأمر 11/95 المؤرخ في 1995/02/25 المتم لقانون العقوبات ضمن المواد 87 مكرر إلى 97 مكرر، حيث ضاعف وشدد العقوبة المقررة للجرائم العادية في إطار العمليات الإرهابية ، وقرر نفس العقوبات لمرتكبيها ، سواء تعلق الأمر بالفاعل الأصلي أو من يشجع على ذلك. على صعيد آخر ، أصبحت الجريمة المنظمة تشكل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة ، و التي تعد الجزائي من بينها، حيث تعاني من تأثيراتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تستهدف هذه الظاهرة النسيج الاجتماعي بتهديدها لصحة و امن الجماعات الذي ينعكس سلبا وبصورة مباشرة على الدولة بما فيها البنية السياسية ، الاجتماعية، و الاقتصادية لها.

تؤدي أيضا على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية لقيامها بالسيطرة على هذه العملية و إفسادها عن طريق رشوة ، وابتزاز المسئولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة ، واختراق الأحزاب و التنظيمات المدنية للوصول للسلطة و الحفاظ على مصالحها مما يؤدي في النهاية إلى تشويه

العملية السياسية برمتها.[1]

في هذا السياق أشارت الحصيلة التي قدمت في ندوة صحفية نظمها قسم الشرطة القضائية بقيادة الدرك الوطني بالجزائر العاصمة، إن الشرطة القضائية للدرك الوطني عالجت خلال السنة 2010 حوالي 11918 قضية في إطار مكافحة الجريمة المنظمة بينما عالجت خلال السنة التي سبقتها أي 2009 حوالي 12823 قضية وهذا ما يمثل انخفاض قدر بـ 7 بالمائة.

إن صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر فقط على الإرهاب ، فهناك في المقابل تحديات أخرى لا تقل خطورة على امن الدول و الأفراد كالتجارة غير الشرعية للمخدرات و الأسلحة[2] .

و إضافة إلى ذلك ، يوجد نوع آخر لهذه الجرائم تتعلق بالمواقع المعادية خاصة المواقع السياسية وهذا النوع شهدته الجزائر في بداية التسعينات بعد توقف المسار الانتخابي الذي اتضحت أثاره وجعل من الجزائر تعيش دوامة أمنية معقدة استمرت إلى غاية بداية وصول الرئيس الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، فلوحظ أن الأوضاع الأمنية تحسنت نوعا ما في المناطق الشمالية ، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي كانت تشهد استقرار طوال هذه الفترة ، وكان وراء هذا التحسن السياسة التي اتبعتها الجزائر ألا وهي المصالحة الوطنية، كما لقيت هذه الأخيرة استجابة كبيرة في الوسط الاجتماعي ، بغض النظر على توجه بعض الجماعات المتشددة التي لم تبال بهذه السياسة خاصة " الجماعات السلفية للدعوة و القتال GSPC" وخير دليل على ذلك الأحداث التي شهدتها الجزائر في مطلع الألفية الجديدة ، بحيث توسعت هذه الجماعات واحتل هذا التوسع مكانة في الجنوب أكثر منه في الشمال، بغرض تحقيق أهدافها، فأصبح اهتمامها بالجنوب على عكس ما كان سابقا (اهتمامها بالشمال) ، مما أدى بهذا التوسع

[1]. عثمان الحياني ، الجريمة المنظمة في الجزائر ، الخبر ، 31 ماي 2009، ص 8

[2] عثمان الحياني، مرجع سبق ذكره، ص15.

[1] عثمان الحياني، مرجع سبق ذكره، ص15.

إلى الانتقال للدول المجاورة و مناطق الساحل، وكانت البداية باختطاف 32 سائح ألماني في إليزي بالصحراء الجزائرية فهذا الحدث زاد من رغبة هذه الجماعة إلى الدعوة بالخروج من المجال المحلى الضيق إلى المجال العالمي الواسع، واكتساب دعم فواعل إقليمية و خارجية .[1]

الحكم الراشد:

يشير مفهوم الحكم إلى ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويشمل الحكم الراشد الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص، كما يعنى بآثار التنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة، وتتمثل أبعاد الحكم الراشد في سيادة القانون و الشفافية و الاستجابة و المشاركة و المساءلة و الرؤية الاستراتيجية .

بهذا الصدد، يجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات و الأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد، ليست محققة إلى حد بعيد، وهنا نطرح الإشكال التالي: **ما هو واقع الحكم الراشد في الجزائر ؟ وما هي الآليات التي تسمح بقيام حكم صالح في الجزائر؟**

1. المجتمع المدني : إن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي و المشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد ، فما يتطلبه المجتمع المدني الجزائري هو السماح له ودعمه بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في صنع السياسات الوطنية و المحلية وتنفيذها و الرقابة على الأجهزة الرسمية.[2]

[1]. صالح زياني، مرجع سبق ذكره ، ص 295

[2]. نعمان عباسي ، مرجع سبق ذكره، ض 09

ويبرز دور المجتمع المدني في الجزائر خاصة في التعديلات الدستورية باعتباره احد الفواعل غير الرسمية داخل العملية الديمقراطية " ووسيلة فعالة لاستكمال بناء عقد اجتماعي جديد " ، كما يقول Gramsh Antonio .

وبالنسبة للجزائر يكفي أن نشير إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تملك مجموعة من الخصائص تحد من فعاليتها ، حيث تتميز ببساطة البنية التنظيمية ، وتعاني التبعية للسلطة ، وعدم التجانس ، وضعف قدرتها على التكيف بالإضافة إلى المرحلية وعدم القدرة على الاستمرارية أو البقاء، لكن رغم ذلك الحديث عن بعض الأدوار المهمة التي لعبها المجتمع المدني في الجزائر ، حيث كان له دور فاعل في طرح القضايا المهمة على الساحة السياسية منها المناقشات التي تجري حول التعديلات الدستورية كما حدث مثلا مع الوثيقة التي أصدرتها رئاسة الجمهورية المتعلقة بالحوار الوطني في ماي 1996 لتهيئة الأجواء لندوة الوفاق الوطني التي انعقدت في نادي الصنوبر في 15/14 سبتمبر 1996 والتي تضمنت مشروع تعديل الدستور ، وعرضه على الفعاليات السياسية و المجتمع المدني للإثراء و المناقشة قبل أن يعرض للاستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر 1996 ، في هذا الإطار يتم التأكد على أن هناك نقلة نوعية في أداء منظمات المجتمع المدني ، رغم ما تعانيه من عدم الاستقلالية ، حيث تأثر المجتمع المدني في الجزائر بطبيعة النظام السياسي الذي يحرص على تحديد كل الأطر و المجالات التي تتحرك فيها مختلف الفعاليات السياسية و المدنية.[1]

2. الانتخابات :

تؤدي الانتخابات دورا محوريا في تعزيز المشاركة ، و المساءلة ، الشفافية وهي صفات إدارة الحكم الصالح، و الانتخابات التي تجري بانتظام قد تكون الوسيلة الرئيسية لإشراك قطاع كبير من

[1] نعمان عباسي ، مرجع سبق ذكره، ض 09

المجتمع و تفاعله مع الحكومة ، ويصح هذا بوجه خاص على الدول ذات العدد الكبير من السكان، فبالنسبة للجزائر يعلن الدستور أن الدولة تستمد شرعيتها من الشعب و هي في خدمته، ويمارس الشعب سلطته ورقابته على السلطات العامة عن طريق الاستفتاء أو من خلال ممثليه في البرلمان ويمثل البرلمان اللامركزية في السلطة ، وهو موقع للمشاركة السياسية وإدارة الشأن العامة.[1]

ومن الحقوق المدنية في الجزائر تنص المواد 36 إلى 68 من الدستور على عدد كبير من حقوق المواطنين على الدولة وواجباتهم اتجاهها وابرز هذه الحقوق و الواجبات: حق المعتقد، الرأي، التعبير، الاجتماع الخصوصية، والحق في تأسيس الأحزاب السياسية وحق التصويت والترشيح في الانتخابات.

ومن بين التعديلات و الإجراءات الدستورية ترقية الحقوق السياسية للمرأة ، في هذا الإطار اقترح رئيس الجمهورية مادة جديدة هي المادة 29 مكرر و التي تنص على " أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال مضاعفة حظوظها في النيابة صمن المجالس المنتخبة" ، هذه المادة التي يمكن اعتبارها إطارا دستوريا للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية.

ولتحقيق فكرة الحكم الراشد ، حاولت الجزائر مثلها مثل العديد من الدول النامية وضع ركائز قانونية وأخرى مؤسساتية لمكافحة الفساد، فقد شكل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لجنة لدراسة ظاهرة الفساد بعد انتخابه عام 1999، ويعزز القانون الجديد التشريعات الموجودة من حيث ملاءمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها الجزائر في 25 أوت 2004، وتم في أوائل عام 2005 طرد العشرات من موظفي الجمارك وما لا يقل عن 33 قاضي من وظائفهم وسط حملات رسمية لمكافحة الفساد ومن بين الآليات التي تم إنشاؤها للمساعدة على مكافحة الفساد نجد " الجمعية الجزائرية

[1] عبد الحفيظ ميلاط، **الاليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي** ،الموقع الشخصي للباحث ، تم تصفح الموقع28ماي 2016، ص http : // science juridiques.ahlamaomntada.net/t 1108-topic35

لمكافحة الفساد" ، وكذا قانون الصفقات العمومية.[11] الذي يفترض أن تخضع المشتريات العامة " لقانون المناقصات العامة" وليس للاتفاقيات الخاصة التي حضرها الرئيس بوتفليقة في خطابه الشهير الذي ألقاه في ابريل 2005.

ورغم هذا فان ظاهرة الفساد و الرشوة مازالت تقيد من إمكانية بلوغ مستويات عالية في الاقتصاد ، وتحسين في نوعية الحكم الراشد، فقد أشار تقرير التنمية في العالم لعام 2005 الذي يصدره البنك الدولي إلى أن الفساد يشكل قيدا رئيسيا على الاستثمار في الجزائر.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية في الجزائر

لقد عملت الجزائر على ضمان أمنها ورسمت وطبقت سياسات أمنية لذلك ، وتعرض الأمن الجزائري إلى التهديد الخارجي خلال " حرب الرمال" مع الجار المغربي عقب الاستقلال ، أما التهديد الداخلي للأمن برز بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، وإلغاء الانتصار الذي حققه الفيش في الانتخابات فيما عرف آنذاك (بتوقيف المسار الانتخابي) ودخوله في مواجهة مع النظام لتعريف البلاد اكبر تحدي في تاريخها بعد خروج الاستعمار.[2]

عند التحدث عن التحدي الأمني في الجزائر ندرج في هذا السياق الاضطرابات التي حصلت في أكتوبر 1988 ودستور 1989 الذي يتضمن عنصر التعددية السياسية بكل أشكالها ، فظهرت العديد من التنظيمات الحزبية و الجمعيات المستقلة عن النظام ، كما تميزت هذه المرحلة ببروز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث استفادت من الجو الديمقراطي لتكثيف نشاطها مستغلة المساجد كأداة هامة لتسويق أفكارها، في غضون هذه الفترة بدأت الأحزاب السياسية وعلى رأسها الفيس (FIS) في الضغط

[1]. عبد الحفيظ ميلاط، **المرجع السابق**، ص36

[2]عبد الحفيظ ميلاط، **المرجع السابق**، ص37

على الحكومة لتنظيم انتخابات تشريعية و محلية ، وفعلا أعلن الرئيس عام 1990 عن إقامة انتخابات محلية حاز فيها أل fis على غالبية الأصوات، مقابل ما تحصل عليه الحزب الحاكم، في ظل هذه الظروف تتزايد شعبية الحزب الإسلامي ليضغط ثانية على النظام لإجراء انتخابات تشريعية ، فقام بإعلان إضراب مفتوح عام 1991 الهدف منه إضعاف النظام السياسي ودفعه لتحقيق مطالبه.[1]

وهنا بدأت تتضح ملامح توترات أمنية في الأفق ذات مستوى من التأثير ، شكلت ضغطا على صانع القرار خاصة بعد اعتقال زعيمي الجبهة الإسلامية " عباس مدني وعلى بلحاج " وذلك بتهمة المساس بالأمن الوطني جعلت المخرجات السياسية للنظام تكون في شكل انتخابات تشريعية حازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية المقاعد وذلك بـ 188 مقعدا، وبعد توقيف المسار الانتخابي في 1992 وإلغاء النتائج التي حققها FIS، أعلن هذا الأخير الدخول في مواجهة مع النظام ، بحيث تعرضت البلاد إلى موجة من العنف، و حالة الخوف و التهديد التي عمت المجتمع الجزائري.

وكان لهذا التحدي الأمني الكبير تأثيرا على المستوى الداخلي و الدولي:

1. المستوي الداخلي:

كما سبق وان ذكرنا فان الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد حازت شعبية واسعة النطاق داخل البلاد وربما كان هذا هو الدافع لدخولها في دوامة عنف ضد النظام اثر إيقاف المسار الانتخابي، ورد الفيس على ذلك بعنف حاد لما يحتويه من عناصر ذات كفاءة عالية في التنظيم و التدريب ، بالإضافة إلى انضمام العديد من التنظيمات و الحركات المتطرفة إليه، كان استهداف العناصر الإسلامية في بادئ

[1] المرجع نفسه، ص38

الأمر لرموز الدولة (مسؤوليتها) ثم الأمن الوطني، إلى جانب رجال الصحافة و الأطباء و بعض الشخصيات الفنية، ثم امتدت إلى المدنيين بقتل الأطفال و النساء و الرجال يشكل اعتباطي.[1]

إضافة إلى ذلك وعلى المستوى الاقتصادي فان المشاكل المتراكمة منذ فترة الأحادية قد تعززت بتلك الفترة مما زاد من حدة الأزمة الداخلية الجزائرية

2. على المستوى الدولي:

أصبح ينظر للجزائر على انه مصدر خطر وتهديد للنظام الإقليمي وحتى العالمي، وقد صدرت ردود أفعال شديدة اللهجة ضد ما يحدث في الجزائر ، وقد أوقفت العديد من الدول الغربية من تعاملاتها أو مساعداتها للجزائر نظرا لسوء الأوضاع الأمنية بها ، كما أصبح ينظر للجزائر في المطارات الدولية على انه الخطر المحتمل لتعريف البلاد نوعا من الانغلاق الذي زاد من حدة الوضع الأمني.[2]

المطلب الثالث:الآليات و الإجراءات الوقائية لتفعيل الأمن الإنساني في الجزائر

ساهمت الانتخابات الرئاسية و التشريعية (1995 و1997) و العودة التدريجية إلى الشرعية المؤسساتية بحيث تبنى الرئيس زروال في عهدته استراتيجية ثلاثية الأبعاد:

1. فك الخناق الاقتصادي عن الجزائر بقبول شروط صندوق النقد الدولي ، والبنك العالمي، بقبول إعادة جدولة الديون (26.4 مليار دولار سنة 1992 كحجم كلي للديون ، 5.4 مليار سنويا لخدمة الديون) وهو ما تم في جوان 1994.

[1] منصوري عبد النور، **المصالحة الوطنية في الجزائر منظور الامن الانساني**، (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 43.

[2]. **المرجع نفسه**، ص44

2. استرجاع المبادرة العسكرية عبر إنشاء وحدات خاصة تكلف بالدخول في مواقع سيطرة الجماعات المسلحة على مستوي واسع، وتنظيم وحدات الدفاع الذاتي في القرى 180 ألف عنصر مجند سنة 1997

3. تنظيم الانتخابات الرئاسية لاسترجاع الشرعية الديمقراطية المفقودة بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992، و التي حصل الرئيس زروال على 61.34 بالمائة من الأصوات ، في مقابل ممثل الإسلاميين محفوظ نحناح الذي حصل على 25.38 في المائة.[1]

مثلت هذه الإجراءات و الميكانيزمات إعادة الشرعية لنظام الحكم ، بحيث انخرطت كل الفواعل السياسية الرسمية و غير الرسمية (مع بداية نهاية الأزمة) في مسعى إعادة بناء البنية المؤسساتية و القانونية للجزائر ما بعد التعددية، كما أن تنظيم الانتخابات المحلية في نوفمبر 1997 كان بمثابة النهاية القريبة لصعوبات الجزائر الأمنية.

و استكمالا لما سبق، اقر مشروع الوئام المدني من طرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة كأحد الآليات السياسية و القانونية للخروج من الأزمة الأمنية و الذي حضي بالدعم من قبل الشركاء السياسيين و الاقتصاديين في الجزائر ، ودخل قانون الوئام المدني رقم 08/99 حيز التنفيذ في 13جويلية 1999 بعد موافقة الحكومة وتصويت البرلمان عليه، وبعد مرور شهرين (في سبتمبر 1999) تم طرحه لاستفتاء وطني حضي بدعم كبير من طرف الشعب ، وقد أعفى القانون من مقاضاة أفراد الجماعات المسلحة الذين سلموا أنفسهم خلال فترة ستة أشهر بعد دخوله حيز التنفيذ ولم يشمل القانون الأشخاص الذين ارتكبوا أفعال القتل أو انتهاك الحرمان أو التسبب بعجز دائم ، أو وضع متفجرات في الأماكن العامة ، غير أن الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم سيتلقون بموجب هذا القانون أحكاما منخفضة

[1] منصوري عبد النور،**المرجع السابق**، ص45.

كذلك فيما يخص الاستراتيجية، ندرج ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ومراسمه التنفيذية، يعتبر المرسوم رقم 05/278 الذي دعي إليه الرئيس بوتفليقة ودعمه بتاريخ 14 أوت 2005 إطارا لوضع نهاية للنزاع الداخلي ، ولقد اقترح المرسوم تدابير لإعفاء أعضاء الجماعة المسلحة الحاليين والسابقين من المقاضاة أو تخفيض العقوبات، ثم عرض المحتوى القانون على الاستفتاء في 29 سبتمبر 2005، وقد خول لرئيس الجمهورية اتخاذ كل الإجراءات لتجسيد بنوده وهو ما جسد في المراسيم التنفيذية الصادرة في فيفري ومارس سنة 2006.[1]

لقد خطت الجزائر خطوات جدية نحو احترام حقوق الإنسان من خلال تحسين الأوضاع الأمنية منذ 1999، ويمكن إدراك الأهمية الاستراتيجية التي حاول من خلالها عبد العزيز بوتفليقة إخراج البلاد من دوامة العنف التي عاشتها بداية بوقف العمليات العسكرية وتحقيق نوع من الاتصال بين الأطراف المتنازعة ثم مباشرة جملة من السياسات الإصلاحية داخلية وخارجية، أعطت انتعاش للحياة السياسية في الجزائر لا سيما عودة الثقة إلى المواطن الجزائري.

[1] منصوري عبد النور، **المرجع السابق، ص** 46.

خلاصة :

نظر للإمكانيات الجغرافية والأهمية الجيوسياسية التي يتميز بها الوطن العربي، جعله محط أنظار الدول الغربية، نظرا لاحتوائه على مصادر الطاقة كالبترول والغاز والمعادن..... هذا من جهة، و من جهة أخرى تأزم الوضع الأمني للدول العربية نتيجة لظهور تهديدات أمنية أثرت الواقع الاجتماعي و الاقتصادي و البيئي، مما استوجب صياغة استراتيجيات وقائية وتفعيلها على جميع المستويات من أجل مواجهة هذه التهديدات.

الخاتمة

أفرزت التحولات الجذرية العميقة التي مسّت السياسات العالمية لفترة ما بعد نهاية حقبة الحرب الباردة، مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي، بحيث أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيّف مع سرعة ووتيرة هذه التحولات، مما أوجد ضرورة قصوى لإيجاد مفاهيم حديثة واعادة صياغة منظورات فكرية جديدة استجابة للبيئة الدولية الجديدة. وبالتالي شكّلت نهاية فترة الحرب الباردة حدثا فريدا من نوعه، ومنعرجا حاسما في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مسّت العديد من النظريات والمفاهيم، الّتي استخدمت سابقا في فهم سلوكيات الفواعل ضمن إطار النظام الدولي.

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي انحصر في البعد العسكري من منظور الواقعية، إلى مفهوم أوسع ليشمل أبعادا جديدة، وقد كان الإسهام الأكبر في هذا الشأن لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، و من أهم روادها المنظّر "باري بوزان" الذي اقترح قراءة جديدة للأمن على أساس تصور موسع يشمل قطاعات مختلفة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، و ساهمت هذه المراجعة في حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري ببروز عدة مقاربات ومفاهيم جديدة، هذا التغير و التحوّل الذي عرفه مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات و المخاطر التي أصبحت تمس وتهدد أمن الدول، والتي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود و القارات: كالجريمة المنظمة، و الهجرة الغير الشرعية، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الأمراض، التلوث.....الخ مما استوجب صياغة استراتيجيات لمواجهتها من طرف الدول.

نتائج الدراسة:

أثر نهاية الحرب الباردة في تحول في مفهوم الامن لإثر انتقاله من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع

فشل المنظور التقليدي الذي تبنى القوة العسكرية في اللإطاء تفسيرات وتحليلات دقيقة لجملة التهديدات الأمنية التي ظهرة بعد الحرب الباردة.

اضمحلال لمسطح القوة السوفياتية لتحل محله بوادر النظام الدولي الجديد.

العولمة وتداعيتها السلبية على تفعيل المحور السلم والأمن في إطار العلاقات الدولية

لم تعد الدولة هي وحدة تحليل الأساسية نظرا لتعدد الفواعل وظهور الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة في إيطار العلاقات الدولية

التوصيات:

يجب على الدول العربية تفعيل أطر البحث العلمي الأكاديمي لدراسة وتحليل هذه تهديدات الأمنية الجديدة لمعرفة الطرق والأساليب الناجعة واقتراح الحلول للمشكلات و الأزمات التي تعانيها الدول و تفعيل مسار السلم و الأمن الإنساني و ربطه بالقضايا الأساسية كالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

تشجيع البحث العلمي الأكاديمي بالنسبة للدول العربية لتقريب الأراء ووجهات النظر لتجنب النزاعات الدولية.

قائمة المصادر و المراجع

- **قائمة المصادر:**

القرآن الكريم.

- **قائمة المراجع:**

- المراجع باللغة العربية:

1. أمقران عبد الرزاق، الأبعاد المبرمجة للفقر في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 2008

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نحو الحرية في الوطن العربي، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية 2005،

3. عبد القادر رزيق المخادمي، الامن المائي العربي بين الحاجات و المتطلبات، دمشق: دار الفكر، 2004،.

4. عثمان الحياني ، الجريمة المنظمة في الجزائر ، الخبر ، 31 ماي 2009،

5. أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية و الاستراتيجية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003،.

6. أحمد فاروق زاهر، "الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها"، في الندوة العلمية: "العلاقة بين جرائم الاحتيال و الإجرام المنظم"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المنصورة، 18-2007/06/20،

7. أحمد ولد داداه وآخرون، الجيش والسياسة و السلطة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)

8. إسماعيل الشطي و آخرون، الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

9. اكرام بركان، أهم مبادئ و مفاهيم النظرية الواقعية، القوة المصلحة ميزان القوى على الموقع.....

10. أمينة مشرف، مرجع سبق ذكره،

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية، لبنان: شركة كركري للنشر، 2009،

12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2001، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية 2001،.

13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي2009، نحو تواصل معرفي منتج، دبي : دار الغرير للنشر،2009،

14. البشير شورو، مترجما ،الأطر الأخلاقية و المعيارية و التربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، اليونسكو :2005

15. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2001/2000، شن هجوم على الفقر، (واشنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2000)

16. جمال ولد عباس ، اخبار الطب و الصحة في الجزائر، الخبر، 13 ديسمبر 2010

17. جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية : ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز الخليج للأبحاث 2004

18. حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، المستقبل العربي 309 (2004)

19. خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم و التطبيق في الواقع، (ط1)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009 ،

20. خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة 13 (2006),

21. روبرت ماكنامارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية للتأليف و النشر، 1971،

22. زايد عبد اللّه مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة، ليبيا: دار الرواء، 2008،

23. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، 2008،

24. شريف سيد كامل ، الجريمة المنظمة في القانون المقارن.(ط1). القاهرة:دار النهضة العربيةّ، 2001 ،

25. صالح العلي صالح، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، المعجم الصافي، المملكة العربية السعودية: الرياض، 1980،.

26. طاجين فريدة، "الثورة المعلوماتية وانعكاساتها على الأمن الإنساني"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008)

27. طاهر مناعي، الخطاب القومي العربي المعاصر، سلسلة أطروحات الدكتوراه 72،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008،.

28. طه بن عثمان وآخرون، الوطن العربي مقوماته ومشكلاته، ط1، الرياض: جامعة نابف العربية للعلوم الأمنية،

29. ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية و الدولية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2006

30. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي، تطوره و إشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية و الدولية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006،

31. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006،

32. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، المرجع نفسه،.

33. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011 ،

34. عبد اللّه الشيخ المحفوظ ولد بيه، خطاب الأمن في الإسلام و ثقافة التسامح و الوئام، ط1، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ، 1419هـ-1999م،

35. عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون :دراسة سوسيوانثروبولوجية.(ط2). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2002،

36. عبد الوهاب الكيالي و آخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979،

37. علاء عبد الحسن جبر السيلاوي،" الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري"، مجلة الكوفة، العدد2، كلية الحقوق،جامعة الكوفة، العراق،2008،

38. علي الدين هلال و آخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997،

39. عمار بوحوش، محمد محمود ذنيبات، منهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ط7، لجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014،

40. عمان عباس، الحكم الراشد و أولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر، الباحث الاجتماعي، عدد 10 سبتمبر ، 2010،

41. فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية. الجزائر:مخبر علم اجتماع الاتصال،2003،

42. قاموس المنجد في اللغة العربية، (ط29)، لبنان : بيروت، دار المشرق، 1986،.

43. لخميسي شيبي، الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي و الدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، (ط1)، مصر: المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2010،.

44. مارتن غريفش و تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، 2008،.

45. محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، (ط1)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011،

46. محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط1، الرياض: دار النهضة العربية، 2011،

47. محمد الميلي، الأبعاد الثقافية و الاجتماعية للأمن القومي العربي، في الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية،ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1996،

48. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوسياسية، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1989،

49. محمد سعد أبو عامود، المفهوم العام للأمن، على الموقع: يوم 2016/04/3 .

50. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة الإسلام، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006،

51. محمد عمارة، الإسلام و الأمن في الإسلام و الأمن الاجتماعي، ط1، القاهرة، ، دار الشروق، 1998م-1418هـ،.

52. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة.(ط2).لبنان: بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 2012، ص36.

53. محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006،

54. محمد نصر مهنا، مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الازريطة، 1996)

55. مركز الدراسات العربي الأوروبي، تحديات العالم في ظل النظام العالمي الجديد، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي1997) ،

56. مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"، في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة، العدد 163، 2006،

57. معاذ البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي، (ط1)، الأردن: عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012،.

58. معمر بوزناده ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992،.

59. منذر خدام ، الامن المائي العربي: الواقع و التحديات ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ،

60. ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة و تحديات البيئة الأمنية و ديناميكيتاها في إقليم غرب المتوسط، ب د ط: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013،.

61. ناظم عبد الواحد الجسور، موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية، ط1، لبنان دار النهضة العربية، 2008،

62. نظمي أبو لبدة، التغييرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، الأردن: دار الكندي اربد، 2001،

63. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012،

64. الياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 2008،

65. ياسين نجاح، البطالة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع 02 جوان 2016

- **المذكرات**

1. أمينة مشرف، الفشل الدولاتي في منطقة الساحل الإفريقي و تأثيره على الأمن الوطني الجزائري، –مالي أنموذجا–مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة "الجيلالي يابس"سيدي بلعباس، 2012–2013،

2. تدريست كريمة، "دور البنوك في مكافحة تبييض الأموال"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص قانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، نوقشت يوم 2014/12/01.

3. جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي :نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة "الحاج لخضر"–باتنة، 2010–2011،

4. حليمة حقاني، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011–2012،

5. خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007–2008،

6. خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1995 ،

7. صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر–تونس–المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2010–2011،

8. طارق رداف، الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة " منتوري" قسنطينة، 2002-2003،.

9. عماري حفيظة، حقوق الانسان في المغرب العربي ، دراسة نموذجية ، الجزائر ، المغرب، (مذكرة تخرج في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية،جامعة سعيدة ، 2009)

10. منصوري عبد النور، المصالحة الوطنية في الجزائر منظور الامن الانساني، (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010،.

11. وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي، دراسة حالة:ظاهرة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة "مولود معمري" تيزي وزو، 2014-2015،

- **المجلات**

1. خديجة عرفة محمد أمين، مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الأسس العلمية للمعرفة، العدد 13، القاهرة 2006،.

2. د، عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، القاهرة 2005،.

3. زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، مجلة المفكر،العدد5، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، د ت ن،

4. سهام حروري،"الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي"، مجلة الفكر،العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص345.

5. عبد الحليم بن مشري،"ماهية الهجرة غير الشرعية"، مجلة المفكر، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011،

6. عبد العظيم بن صغير، الأمن الإنساني و الحرب على البيئة، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر –بسكرة،

- **المراجع باللغة الفرنسية**

- Barry buzan, peopel, state and fear, the national Securityproblème in internationnel.london:wheat sheaf,1983,p24
- FOR AN AGANDA BUAZN-PEPOLE STATE AND FEAR: BARRY STUDIES IN THE POST COLD WAR INTERNATIONAL SECURITY 1991 -BLONDER: LYNNE RIENNER PUBLISHERS
- human developement report "United nations developement program, (new York : oxford university, press , 1994"1994

- المواقع الإلكترونية

.WWW.POLIC.GOV.BH/REPORTS/2011/APRIL12-04-2001/63437362.PDF

نظرية صدام الحضارات و السياسة الأمريكية، على الموقع :

www.alsakher.com/showthread.php:113837 يوم 2016/03/18.

M-Berowita and P.G bock-American national Security. New York- free press-1965-.

أسس و مبادئ الأمن الوطني، على الموقع: www.moqatel.com يوم 2016/03/23.

عبد الحفيظ ميلاط، الاليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي ،الموقع الشخصي للباحث ، تم تصفح الموقع28ماي 2016، http : // science juridiques.ahlamaomntada.net/t 1108-topic

الملاحق

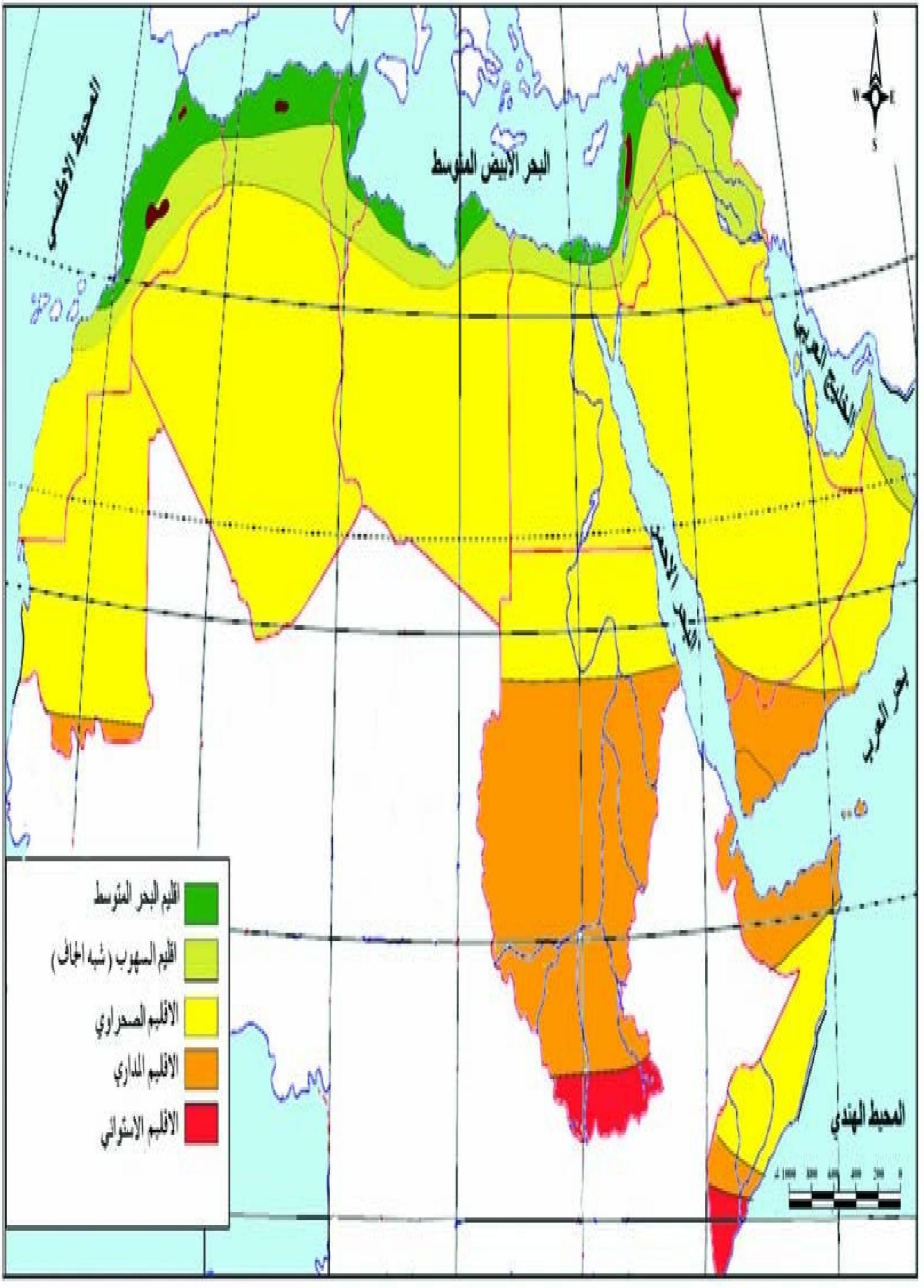
المحيط الاطلسي
البحر الابيض المتوسط
بحر العرب
المحيط الهندي
اقليم البحر المتوسط
اقليم السهوب (شبه الجاف)
الاقليم الصحراوي
الاقليم المداري
الاقليم الاستوائي

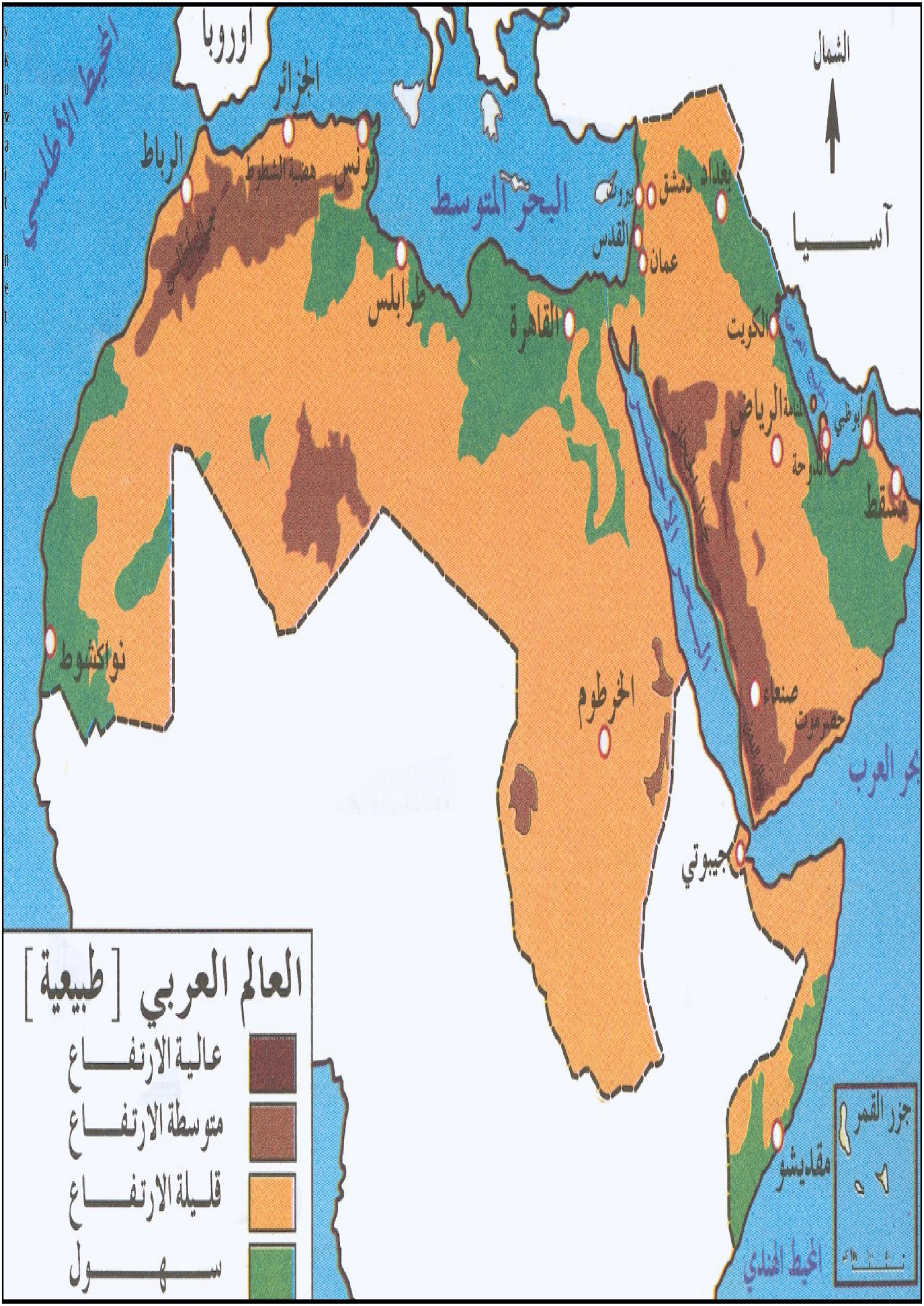
العالم العربي [طبيعية]
عالية الارتفاع
متوسطة الارتفاع
قليلة الارتفاع
سهول
الشمال
آسيا
أوروبا
المحيط الأطلسي
البحر المتوسط
البحر الأحمر
بحر العرب
المحيط الهندي
الجزائر
الرباط
هضبة الشطوط
تونس
طرابلس
القاهرة
بيروت
دمشق
بغداد
القدس
عمان
الكويت
الرياض
أبوظبي
الدوحة
مسقط
نواكشوط
الخرطوم
صنعاء
حضرموت
جيبوتي
مقديشو
جزر القمر

نسبة وإجمالي البطالة في العالم من 2005 - 2015

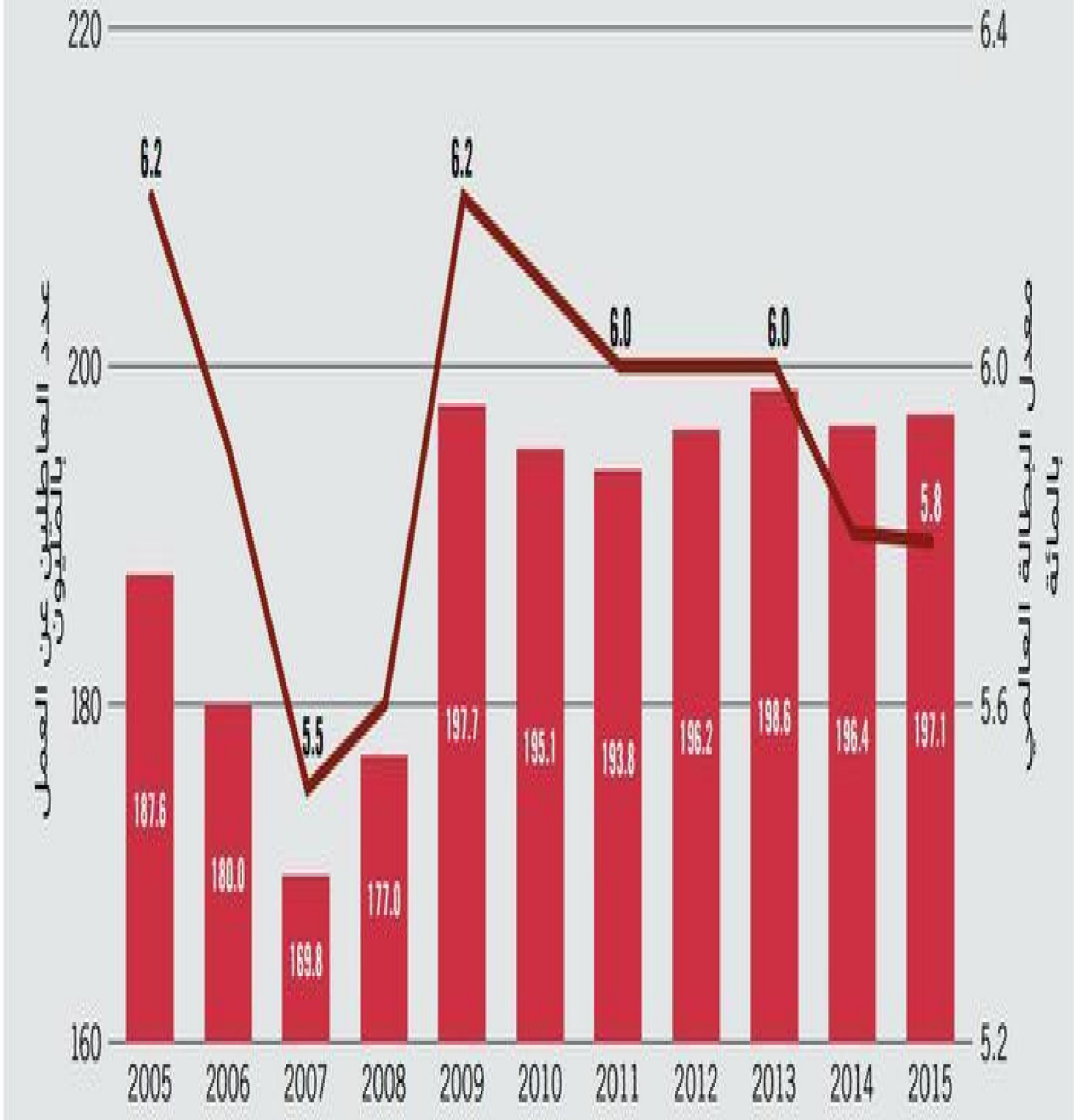

المصدر: منظمة العمل الدولية

sky NEWS عربية

GLOBAL TERRORISM INDEX 2014

GLOBAL TERRORISM INDEX 2014

الفهرس

الفهرس

العنــوان الصفحة

بسملة

إهداء

شكروعرفان

مقدمة:أ-ذ

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي و النظري للأمن الإنساني

تمهيد:.....17

المبحث الأول: مفهوم الأمن وتطوره.....18

المطلب الأول: مفهوم الأمن.....18

المطلب الثاني: تطور الأمن من المنظور الضيق إلى المنظور الواسع.....24

المطلب الثالث: أثر التحولات الدولية على مفهوم الأمن.....25

المبحث الثاني: مستويات الأمن.....28

المطلب الأول: أمن الأفراد (الإنساني).....28

المطلب الثاني: الأمن القومي(الوطني).....28

المطلب الثالث: الأمن الإقليمي.....30

المطلب الرابع: الأمن الدولي (عالمي).....30

المبحث الثالث: أبعاد الأمن..... 32

المطلب الأول: البعد العسكري و البعد السياسي.....32

المطلب الثالث: البعد الثقافي و البعد الاقتصادي.....34

المطلب الثاني: البعد النفسي و البعد البيئي..... .36

المبحث الرابع:المداخل النظرية لدراسة الأمن.....39

المطلب الأول: النظريات الفكرية التقليدية.....39

المطلب الثاني: النظريات الفكرية الحديثة.....41

المبحث الخامس: مقاربات الأمن الإنساني و مصادر تهديده.....45

المطلب الأول: مقاربة الأمم المتحدة و البنك الدولي.....45

المطلب الثاني: المقاربة الكندية و اليابانية و الأوروبية..... 46

المطلب الثالث: مصادر تهديد الأمن الإنساني.....47

خلاصة الفصل الأول.....53

الفصل الثاني: واقع الأمن الإنساني في الدول العربية

تمهيد:.....53

المبحث الأول:بطاقة تعريفية للدول العربية.....54

المطلب الأول: الإمكانيات الجغرافية 54

المطلب الثاني:الأهمية الحضارية 56

المطلب الثالث:الأهمية الجيوسياسية.....57

المبحث الثاني: الواقع السياسي والاقتصادي و الاجتماعي للدول العربية.....58

المطلب الأول:المجال السياسي 58

المطلب الثاني :المجال الاجتماعي 63

المطلب الثالث: المجال الاقتصادي.....68

المبحث الثالث:واقع الأمن الإنساني في الجزائر.....73

المطلب الأول:التهديدات الاجتماعية.... 73

المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية.....75

المبحث الرابع:حقوق الإنسان في الجزائر.....79

المطلب الأول:وضعية حقوق الإنسان في الجزائر.....79

المطلب الثاني:التحديات الأمنية في الجزائر.....85

المطلب الثالث:الآليات والإجراءات الوقائية لتفعيل الأمن الإنساني في الجزائر.....87

خلاصة الفصل الثاني.....90

خاتمة.....88

قائمة المصادر و المراجع.....91

-الملاحق

-فهرس الجداول والخرائط

-فهرس عام

- ملخص الدراسة

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	ص
01	تطور مؤشر لبفقر للفترة 1995-2005	75
02	لإرتفاع الطلب على الماء للمقارنة مع إرتفاع السكان	77

ملخص:

يشكل محور الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول و لصناع القرار، فالأمن هو الهدف الأسمى الذي تسعى الشعوب و الدول لتحقيقه في إطار العلاقات الدولية و نتيجة لتحولات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تطور على إثرها مفهوم الأمن نتيجة لظهور تهديدات أمعنية جديدة على مستوى السياق العالمي كالإرهاب ، الهجرة الغير الشرعية ، البطالة ، النزاعات، إلخ...

لينتقل عبر نقلة نوعية من منظور الأمن التقليدي (العسكري) إلى منظور الأمن الموسع ضمن إسهامات مدرسة كوتن هاتن و من أهم مفكريها المنظر باري بوزان الذي ربط محور الأمن بعدة قطاعات اجتماعية سياسية ثقافية بيئية إلخ..

و على ضوء المعطيات السابقة فإن منطقة الدول العربية ليست ببعيدة عن هذه التهديدات الأمنية التي أثرت على مسار تفعيل السلم و الأمن مما إستوجب صياغة إستراتيجيات وقائية لتفعيل مسار الأمن الإنساني.

Résumé

La sécurité est l'objet à travers de l'histoire des préoccupations majeures des Etats et aux décideurs. La sécurité est le but ultime que les peuples et les nations à atteindre dans le cadre des relations internationales, et à la suite de mutations connues sur la scène internationale après la fin de l'évolution de la guerre froide évacué concept de sécurité en raison de l'émergence de nouvelles menaces au niveau contexte mondial tels que le terrorisme, l'immigration non-illégale, le chômage, les conflits, etc...

Pour se déplacer à travers le saut quantique dans la perspective de la sécurité traditionnelle (le militaire) aux contributions de sécurité élargie en perspective Cotton Hutton School et des penseurs les plus importants théoricien Barry Buzan, qui reliait la sécurité avec plusieurs secteurs politiques et sociaux du centre environnemental et culturel, etc..

la lumière des données précédentes, la région des États arabes, non loin des menaces de sécurité qui ont affecté le cours de l'activation de la paix et la sécurité qui a nécessité l'élaboration de stratégies préventives pour activer le chemin de la sécurité humaine.

Abstarct

Safety is the object through the history of the major concerns of states and policy makers. Safety is the ultimate goal that the peoples and nations to achieve in the context of international relations, and as a result of known mutations on the international scene after the end of the evolution of the Cold War removed the safety concept due to the emergence of new threats at global context such as terrorism, non-illegal immigration, unemployment, conflicts, etc ...

To move through the quantum leap from the perspective of traditional security (military) the wider security contributions in perspective Cotton Hutton School and the most important thinkers theorist Barry Buzan, linking security with several political and social sectors environmental and cultural center, etc ..

Based on previous data, the Arab region, not far from the security threats that affected the course of activating the peace and security which required the development of preventative strategies to activate the path of human security .